

Distr.: GENERAL

E/ECA/COE/26/4
1 March 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية
الاقتصادية الأفريقيين/ الدورة الأربعون للجنة

الاجتماع السادس والعشرون للجنة الخبراء

أديس أبابا، إثيوبيا
29 آذار/ مارس - 1 نيسان/ أبريل 2007

تقرير مرحلي عن متابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة
العالمية والإقليمية الرئيسية

المحتويات

ج	متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة في أفريقيا	1
1	أولاً- متابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة في أفريقيا	1
1	ألف - معلومات أساسية	1
2	باء- برنامج التوافق الأفريقي للدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة	2
2	1- تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة	2
2	2- التنمية الصناعية	2
3	3- تغير المناخ	3
3	4- تلوث الهواء والجو	3
4	جيم - الإنجازات الأخرى في مجال التنمية المستدامة	4
5	ثانياً- متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في أفريقيا (توافق آراء مونثيري)	5
5	ألف - معلومات أساسية	5
5	باء - الاتجاهات الحديثة في أفريقيا والبلدان المانحة	5
5	1- تعبئة الموارد المحلية	5
6	2- تدفقات رأس المال الخارجي الخاص	6
6	3- التجارة الدولية	6
7	4- التعاون الدولي	7
7	5- الدين الخارجي	7
8	6- تعزيز الانسجام والاتساق	8
9	جيم - الاستثمار في المشاركة- مساهمة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنفيذ توافق آراء مونثيري	9
9	1- المفاوضات التجارية	9

- 2 - تدفقات رأس المال الخاص، وتعبئة الموارد المحلية
وتنمية أسواق رأس المال 10
- 3 - تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الدين
وإدارة مستويات الديون الخارجية الممكن تحملها 11
- 4 - شؤون إدارة الحكم وإدارة القطاع الخاص للنفقات
الأنشطة البحثية بشأن التمويل لأغراض التنمية 11
- 5 - 12
- دال - آفاق المستقبل 12
- ثالثاً - متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً
(برنامج عمل بروكسيل) 13
- ألف - معلومات أساسية 13
- باء - الالتزامات الواردة في برنامج عمل بروكسيل 14
- جيم - الشروط اللازمة لتحقيق المزيد من التقدم 20
- رابعاً - متابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات 21
- خامساً - متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (إعلان ومنهاج عمل بيجين) 24
- سادساً - متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - برنامج العمل 25
- سابعاً - متابعة إعلان الألفية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية ونتائج مؤتمر القمة
العالمي لعام 2005 فيما يتعلق " بالأهداف الإنمائية للألفية " في أفريقيا 26
- ألف - معلومات أساسية 26
- باء - رصد التقدم المحرز 28
- جيم - القيود أمام عملية التعجيل بإحراز التقدم 35
- دال - الاستنتاجات والتوصيات 36

المرفقات

- الأول - التوصيات المحددة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة لكل هدف على حدة
الثاني - خرائط توضيحية لمدى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية: مؤشرات مختارة

متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة في أفريقيا

1 - كجزء من جهودها الرامية إلى إنشاء منبر منهجي دائم لتيسير بناء توافق الآراء على الصعيد الإقليمي، واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الاضطلاع بالأنشطة التحضيرية وأنشطة المتابعة لمؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة المعنية بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومن أمثلة ذلك مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في 2006-2007، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، ومؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في 1994 الذي سلط الضوء على أهمية الهجرة الدولية للتنمية وقمة الألفية لعام 2000 ومتابعتها في عام 2005.

2 - ويتضمن هذا التقرير المرحلي، المقدم إلى دورة مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية للجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام 2007، تقييماً للتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في عام 2006 في سبيل تنفيذ مختلف الالتزامات التي تم التعهد بها في هذه المؤتمرات، بما في ذلك الدعم الذي قدمته أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدولها الأعضاء في تنفيذ هذه الالتزامات. واستهدف الكثير من هذه الأنشطة أيضاً مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق أولويات الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) باعتبار أن هذه الأولويات تتوافق إلى حد كبير مع خطة الأمم المتحدة الإنمائية. وسوف يرفع إلى الدورة الحالية للجنة أيضاً تقرير منفصل بشأن دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لنيباد.

3 - وفي إطار النهج المشار إليه أعلاه، يحدد التقرير النقاط الرئيسية التي تشكل المدخل إلى نتائج تحقيق المؤتمر، ويستخدمها كأدوات لاستعراض التقدم في عملية التنفيذ. وبصفة عامة، يمكن أن نستنتج من مختلف التقارير الواردة في هذا المجلد أن هناك تقدماً ملحوظاً في المنطقة في مجال تنفيذ نتائج هذه المؤتمرات. بيد أن ثمة فجوات في التنفيذ من الضروري معالجتها. ولهذا الغرض، يقدم كلا التقريرين عدداً من التوصيات لكي تتدارسها الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع وتبنت فيها. ويؤمل أن يؤدي التقرير الحالي إلى تعزيز فعالية عمليتي الرصد والتقييم لمدى تنفيذ خطط الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

أولاً - متابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة في أفريقيا

ألف - معلومات أساسية

4 - تركز الأنشطة التي دأبت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بها لمتابعة تنفيذ قرارات مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة على ما ورد في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، التي توكل صراحة إلى اللجان الإقليمية مهمة تيسير وتعزيز ادماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة بصورة متوازنة في عملها وفي عمل الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها. وأشار إلى أن هذا العمل يمكن إنجازه عن طريق تيسير وتعزيز تبادل الخبرات، بما في ذلك الخبرات الوطنية، وفضل الممارسات ودراسات الحالات الإفرادية وفي مجال الشراكات المبرمة لتنفيذ جدول أعمال القرن 21.

5 - وتكرر الإشارة إلى البعد الإقليمي للتنمية المستدامة في عدد من قرارات الجمعية العامة التي طلبت من اللجان الإقليمية، كل في أقاليمها، أن تتخذ إجراءات تكفل التنفيذ والمتابعة الفعالة لنتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة وفي هذا الصدد، دُعيت اللجان الإقليمية إلى النظر في تنظيم اجتماعات إقليمية للتنفيذ بالتعاون مع أمانة لجنة التنمية المستدامة آخذة في الحسبان المجموعات المواضيعية الواردة في برنامج عمل اللجنة.

6 - وعلى ضوء هذه الخلفية، فإن الأجهزة التداولية للجنة الاقتصادية لأفريقيا المعنية بقضايا التنمية المستدامة، واللجنة الأفريقية المعنية بالتنمية المستدامة تتضمن الآن اجتماعات إقليمية للتنفيذ مكرسة لاستعراض تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة في المنطقة مع مراعاة المجالات المواضيعية التي يتناولها برنامج العمل العالمي للجنة التنمية المستدامة وقد تحدد الآن موعد اجتماعات اللجنة الأفريقية المعنية بالتنمية المستدامة على نحو يكفل إدراج النتائج ذات الصلة باجتماعاتها في دورات لجنة التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، قامت اللجنة في إطار التحضير للدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة بتنظيم اجتماع إقليمي للتنفيذ في اديس أبابا، إثيوبيا في الفترة من 26 إلى 28 تشرين الأول/أكتوبر 2005. وقد جمع الاستعراض بين ممثلي الكثير من الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الأعمال التجارية من أجل استعراض التقدم المحرز في سبيل تنفيذ التزامات مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، مع التركيز على تسخير الطاقة لأعراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الجو، وتغير المناخ- وهي المجالات الموضوعية التي يجري النظر فيها في دورة عامي 2006-2007 لبرنامج لجنة التنمية المستدامة المتعدد السنوات.

7 - وأعرب الاجتماع عن القلق من أن التقدم المحدود في سبيل تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ (نتيجة عدم وفاء المجتمع الدولي بتنفيذ الالتزامات التي تعهد بها في ريو ومونتيري وجوهانسبرغ) قد يعيق تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا كما تم الإعراب عن القلق بشأن: 1، الإنتاج والاستهلاك المحدودين للطاقة الحديثة والضعف المتناهي أمام تغير المناخ الذي يعيق إلى حد بعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا؛ 2، عدم كفاية مساهمة القطاع الصناعي، وخاصة التعدين والمعادن والفلزات، في الاستدامة البيئية. وقد أكد الاستعراض مجدداً أن تحقيق الأهداف الإنمائية رهين بوجود بيئة دولية مواتية، تراعي الأولويات الإنمائية المشروعة للبلدان النامية وتعالج التحديات الأساسية، في مجال تمويل التنمية، والعولمة، وفرص الوصول إلى الأسواق في قطاعات التصدير التي تهم هذه البلدان.

باء - برنامج التوافق الأفريقي للدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة

8 - بغية إعداد البلدان الأفريقية للمشاركة في الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة للسياسات المقرر عقدها في أيار/ مايو 2007، ساعدت أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في صوغ برنامج توافق الآراء الأفريقي مسلطة الضوء على القضايا ذات الأولوية وخيارات السياسات العامة في أربعة مجالات محددة في الاجتماع الإقليمي للتنفيذ، وهي تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتغير المناخ، وتلوث الهواء/ الجو. وقد استفيد عند إعداد الوثيقة من المشاورات الحكومية الدولية وروعت القرارات الحديثة للسياسات التي اعتمدها القادة الأفريقيون بشأن مجموعة القضايا للدورة الرابعة عشرة والثانية عشرة للتنمية المستدامة. وستستكمل الورقة في الاجتماع التأسيسي الإقليمي الأفريقي المعني بالدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة المقرر عقدها في آذار/ مارس 2007 في نيروبي، كينيا.

9 - ويتم فيما يلي تبليط الضوء على خيارات السياسات والاستراتيجيات المقترحة لمنطقة أفريقيا في كل مجال من المجالات الأربعة:

1 - تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة

- تصميم وتنفيذ آليات توسيع نطاق الاستفادة من الطاقة في المناطق الريفية والحضرية عن طريق مشاريع الإمداد بالطاقة التي تعزز تطوير الأنشطة الإنتاجية والمولدة للدخل والهادفة إلى الحد من الفقر، وتعزيز مباشرة الأعمال الحرة، وزيادة القدرات على استهلاك الطاقة، والارتقاء بمستوى استخدام مصادر الطاقة المحلية؛
- تعزيز قدرات المؤسسات المرتبطة بتطوير الطاقة الأحيائية (الوقود الأحفوري السائل والصلب) لإحصاء وتخطيط الكتلة الأحيائية دعماً لسياسات من شأنها تعزيز خدمات وموارد ملائمة وميسورة التكلفة للطاقة الأحيائية وهادفة في المقام الأول إلى الحد من الفقر والأمن الوطني في مجال الطاقة؛
- توفير الموارد والقدرات الضرورية للجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل موازنة السياسات الوطنية للنهوض بالتجارة في الطاقة على الصعيد الإقليمي وتنفيذ البرامج الهادفة إلى الحد من الاقتدار إلى مصادر الطاقة وتعزيز الأمن في قطاع الطاقة على الصعيد الوطني؛
- ودعم إنشاء مشاريع استثمارات مرنة ومعجلة لتطوير المشاريع الصناعية والمشاريع المتعلقة بالطاقة ذات الأولوية مثل أنظمة الطاقة الكهرومائية وتنمية القدرات الفنية الضرورية لتصميم وتنفيذ ورصد هذه المشاريع.

2 - التنمية الصناعية

- تبسيير فرص الحصول بدرجة أكبر على تمويل ونقل واكتساب التكنولوجيا، وبناء القدرات لتطوير الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الموجهة نحو النمو وذات القدرة التنافسية، وزيادة تمكين المرأة مما يؤدي إلى إنشاء الصناعات الزراعية والشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لتعزيز التنمية الريفية؛
- زيادة القدرات التكنولوجية، وتعزيز الأرصاد الجوية، والمعايير، وإصدار الشهادات، والاختبار ومؤسسات ضمان الجودة في جميع البلدان؛
- صوغ السياسات البيئية الصناعية، والنظم والمبادئ التوجيهية التي تشمل اعتماد قواعد المسؤولية الاجتماعية للشركات في جميع البلدان؛
- معالجة أوجه القصور في الهياكل الأساسية المادية وإزالة القيود التي تؤثر على العرض الصناعي وضمان أمثال المعايير الفنية المقررة؛
- إنشاء شبكات وطنية للمعلومات الصناعية، وبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات وتعزيز الصلات بين مؤسسات البحث والتطوير والصناعات.

3 - تغير المناخ

- زيادة قدرات البلدان على تقييم آثار تغير المناخ، وإعداد برامج العمل الوطني للتكيف من أجل مواكبة الأحداث المناخية المفترطة ودعم الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص لتصميم مشاريع تعالج انبعاثات الكربون؛
- تطوير وزيادة التكنولوجيات والعمليات والمنتجات المبتكرة مثل المحاصيل المقاومة للجفاف والمحاصيل المقاومة للتصحّر وتحسين تكنولوجيات الزراعة وحفظ المياه وتكنولوجيات الحصاد،

واستخدام موارد الطاقة الفعالة وغير الملوثة والناموسيات لمكافحة الملاريا والتكيف مع التحديات الناجمة عن تقلبات الأحوال المناخية وتغير المناخ؛

- تعزيز ودعم اتساق السياسات وإدماج الشواغل المتعلقة بالحد من آثار تغير المناخ والتكيف مع هذه الظاهرة في السياسات والبرامج الإنمائية ذات الأولوية بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر حتى يتسنى التأهب لتغير المناخ على نحو متكامل؛
- إنشاء منتديات مناخية لتعزيز التعاون الإقليمي بشأن المناخ والإنذار المبكر وتحسين مستوى تقاسم المعلومات للتقليل من الأخطار المرتبطة بالمناخ على قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى الضعيفة أمام تقلبات الأحوال الجوية وتغير المناخ في المنطقة وإدارة تلك الأخطار.

4 - تلوث الهواء والجو

- إقامة وتعزيز شبكات إقليمية للعلماء والمؤسسات المعنية بتلوث الهواء والجو في البلدان النامية من خلال مبادرات مثل المشروع الدولي المعني بنظام المعلومات للتحليل والبحث والتدريب وتلوث الهواء في أفريقيا؛
- تنفيذ البرنامج الدولي للغلاف الأرضي والمحيط الحيوي وإقامة محطة دولية لرصد الغلاف الجوي لأفريقيا جنوب الصحراء لتوفير وسيلة لقياس غازات الدفيئة وقياس الهباء الجوي والتفاعلات الكيميائية الجوية المعقدة التي تحدد نضوب هذه الغازات والجسيمات وتحولها ومدة بقائها وانتقالها على المدى الطويل والتي تساهم في تغير المناخ؛
- تطوير القدرات على جمع البيانات بشأن تلوث الهواء والقدرات على رصده في الدول الأفريقية؛
- تشجيع زيادة استخدام مدافئ الحطب المحسنة ومصادر الطاقة الأنظف للطبخ والتدفئة.

10 - ويعزى ضعف قدرة أفريقيا على تطوير وتنفيذ حلول مبتكرة لمشاكلها إلى عدم كفاية قدراتها في مجالى العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك المرافق البحثية المفقودة إلى التمويل وعدم وجود أنظمة وطنية للابتكار.

11 - واعترافاً بالحاجة الماسة إلى الموارد المالية والبشرية الإضافية وأهمية الشراكة، يؤكد البرنامج على الضرورة الملحة لتعبئة الموارد الكافية المحلية والخارجية على حد سواء، وتعزيز الشراكات لتنفيذ برامج ومشاريع الطاقة والتنمية الصناعية وتلوث الهواء والجو وتغير المناخ. وثمة حاجة أيضاً إلى وضع سياسات ملائمة وأطر قانونية ومؤسسية فضلاً عن توافر الإرادة السياسية القوية من أجل دعم تنفيذ الالتزامات.

جيم - الإنجازات الأخرى في مجال التنمية المستدامة

12 - إضافة إلى ما تظلم به من عمل لمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، تجري اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تحليلات للسياسات وتقوم بالدعوة التي تسلط الضوء على الصلات وأوجه التآزر القائمة بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة ويشكل وضع الأدوات والمؤشرات واتباع النهج التحليلي المتكامل، بما في ذلك تشجيع الحوار بشأن السياسات وتبادل أفضل الممارسات المعتمدة لمعالجة قضايا التنمية المستدامة، جزءاً هاماً من هذه العملية. وتشمل الأنشطة الرئيسية الأخرى للبرنامج الفرعي تقييم الأثر المؤسسية والاستراتيجية للتنمية المستدامة في الدول الأعضاء وإدماج الشواغل البيئية في عملية التنمية كما تتضمن المنشورات الحديثة المرتبطة بهذه الأنشطة تقريراً رئيسياً عن التنمية المستدامة في أفريقيا، وتطبيق تقييم الأثر البيئي في دول أعضاء مختارة وإنشاء وتشغيل المجالس الوطنية للتنمية المستدامة في الدول الأعضاء وتشمل المنشورات المقبلة: وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة في الدول الأعضاء، والسلسلة المترابطة للتجارة والبيئة: قضايا مختارة تهم أفريقيا.

13 - وتنتهج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى حد بعيد نهجاً تعاونياً في تنفيذ ولاياتها المرتبطة بالتنمية المستدامة. وقد أسهم هذا النهج في تعزيز تنسيق الأنشطة بين مختلف الكيانات على كل من الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي، كما أسهم في أن تحقق البرامج النتائج المتوخاة من تنفيذها.

ثانياً - متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في أفريقيا (توافق آراء مونتيري)

ألف - معلومات أساسية

14 - مثل توافق آراء مونتيري الذي اعتمده المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في عام 2002 المحاولة الأولى على الصعيد العالمي للتصدي على نحو شامل لتحديات تمويل التنمية، لاسيما في سياق بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويدعو توافق الآراء إلى إقامة شراكة جديدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تغطي ستة مجالات عمل رئيسية، وهي: 1' تعبئة الموارد المالية المحلية؛ و 2' اجتذاب تدفقات رأس المال الدولي؛ و 3' ترويج التجارة الدولية كمحرك للتنمية؛ و 4' زيادة التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية؛ و 5' تمويل الدين الممكن تحمله وتخفيف عبء الدين الخارجي؛ و 6' تعزيز الانسجام والانساق في أعمال الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية لأغراض التنمية. وعلى الرغم من هذه التعهدات، فإن التقدم المحرز في مجال التقيد بأحكام هذا التوافق وتنفيذها غير كاف.

باء - الاتجاهات الحديثة في أفريقيا والبلدان المانحة

15 - ما برحت معظم البلدان الأفريقية تواجه نقصاً مزمناً في التمويل يعيق الجهود الرامية إلى النمو الاقتصادي والحد من الفقر. ومع ذلك، فقد بدأ منذ عام 2005 بتحقيق بعض التقدم لاسيما في ما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة المعونة وتخفيف عبء الديون.

1 - تعبئة الموارد المحلية

16 - تؤدي تعبئة الموارد المحلية دوراً رئيسياً في تمويل الاستثمارات التي تعد هي بدورها أمراً حاسماً في خلق الوظائف وحفز النمو الاقتصادي. غير أن المدخرات المحلية الإجمالية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا تزال غير كافية لتلبية هذه الطلبات على الموارد. ومما يبعث على المزيد من القلق أن معدلات الادخار والاستثمار على حد سواء كانت أكثر انخفاضاً في المنطقة طوال فترة ما بعد توافق آراء مونتيري، 2002-2006 (22.0 و 21.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي) عما كانت عليه أثناء فترة ما قبل الإصلاحات، 1974-1985 (24.5 و 25.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي). وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن يبلغ معدل الاستثمار في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نسبة 22 في المائة في عام 2007، فهو ما زال دون المستوى الذي يعتبر ضرورياً لتخفيض نسبة الفقر إلى النصف بحلول 2015.

17 - ولتحسين مستوى تعبئة الموارد المحلية، ينبغي للحكومات الإفريقية أن تطور أسواق رأس المال المحلية، بما في ذلك أسواق السندات والأوراق المالية، التي يمكن أن تضطلع بدور هام في زيادة نوعية الاستثمارات وإنتاجيتها على حد سواء. ويوجد حالياً 21 سوقاً للأوراق المالية في أفريقيا، بيد أن السمة الغالبة لهذه الأسواق هي تدني مستويات السيولة، وعدم الارتباط مع الأسواق الإقليمية والعالمية، وكثرة العقبات التي تعيقها على مستوى القدرات والتكنولوجيا. ويمكن أن يساعد تكامل أسواق رأس المال على الصعيد الإقليمي في التغلب على هذه العقبات، لاسيما في الاقتصادات الأصغر.

2 - تدفقات رأس المال الخارجي الخاص

18 - نظراً لارتفاع أرباح الشركات وأسعار السلع الأساسية، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا 30.7 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة في 2005، مما يمثل زيادة بنسبة 78.5 في المائة على ما كانت عليه عام 2004. كما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بلغت نحو 18 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة في 2005، مما يمثل زيادة بنسبة 58.8 في المائة على ما كانت عليه السنة السابقة. وكنيجة لهذا التطور، ارتفعت حصة القارة من التدفقات الإجمالية من 0.6 في المائة في عام 2000 إلى 3.4 في المائة في عام 2004. بيد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي وردت مؤخراً قد تركزت بمعظمها في الصناعات الاستخراجية، وبالتالي لم تساهم مساهمة كبيرة في الحد من الفقر. وعلى الرغم من أن جنوب أفريقيا، كان البلد الذي تلقى أكبر نسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2005 (6.4 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة أي 21 في المائة من إجمالي التدفقات)، فقد بلغ نصيب البلدان الستة المنتجة للنفط (تشاد، الجزائر، السودان، غينيا الاستوائية، مصر، ونيجيريا) قرابة نصف التدفقات الإجمالية من الاستثمار الأجنبي الواردة إلى القارة.

19 - وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، باتت التحويلات المالية تشكل مصدراً هاماً لتمويل التنمية حيث بلغت 6.7 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2005 (بالنسبة للبلدان الـ 34 التي قدمت تقارير في المنطقة). أما البلدان المتلقية الرئيسية من حيث القيمة المطلقة فهي جنوب أفريقيا، السنغال، نيجيريا، بينما كانت التحويلات المالية إلى بلدان أخرى مثل الرأس الأخضر وغينيا الاستوائية وليسوتو كبيرة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

¹ كان من المقدر أن يبلغ هذا المعدل 34.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي كما ورد في التقرير الاقتصادي عن أفريقيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا (1999): تحديات الحد من الفقر والاستدامة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أديس أبابا.

3 - التجارة الدولية

20 - بالرغم من أن البلدان الأفريقية منخرطة بدرجة كبيرة في الاقتصاد العالمي، فإن موقع القارة التجاري لا يزال هامشياً، فنصيبها من الصادرات العالمية في عام 2005 لم يتجاوز نسبة 2.8 في المائة وهي نسبة تعادل ما كانت عليه قيمتها في عام 1991، بيد أنها تقل عن قيمتها القصوى التي بلغت 6 في المائة في عام 1980. والتحسين الطفيف الذي سجل مؤخراً قد حدث في البلدان الأفريقية المصدرة للنفط والواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد حققت هذه البلدان نسبة نمو في صادراتها بلغ متوسطها 22.4 في المائة طوال هذه الفترة. وبالتالي، مازال الأداء التجاري للقارة معرضاً للتأثر بالصدمات الدولية الناجمة عن أسعار السلع الأساسية.

21 - ويتعين على البلدان الأفريقية أن تنهض بمهمة ضخمة تتمثل في العمل على صون مصالحها عند استئناف منظمة التجارة العالمية محادثات جولة الدوحة. فقد شهدت المحادثات التجارية حتى الآن عدة انتكاسات، من بينها تعليقها لمدة سبعة شهور، مما حال دون استفادة البلدان النامية من نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر أنصافاً. وفي ضوء ذلك، يكنسي التعجيل بوضع آليات لتنفيذ مبادرة المعونة مقابل التجارة أهمية خاصة بالنسبة للبلدان الأفريقية. والغرض من هذه المبادرة، من حيث الدوافع الكامنة وراءها ونطاقها، هو مساعدة النامية على القيام، بين أمور أخرى، بتطوير قدراتها التجارية المتصلة بجانب العرض التي سنتيج لها الاستفادة من الاتفاقات التجارية الدولية.

22 - وإضافة إلى جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، تتفاوض البلدان الأفريقية أيضاً مع الاتحاد الأوربي بشأن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية المتوقعة أن تصبح نافذة في عام 2008. ويتبين من استعراض شامل لمفاوضات اتفاقيات الشراكة التجارية اشتركت في إجرائه مؤخراً اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي ومجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، أن التقدم في المفاوضات المتعلقة باتفاقيات الشراكة الاقتصادية بطيء ومتفاوت في مختلف المناطق دون الإقليمية، وأنه لا يزال يوجد الكثير من القضايا العالقة التي ينبغي معالجتها لضمان أن تكون اتفاقيات الشراكة الاقتصادية أدوات إنمائية حقيقية.

4 - التعاون الدولي

23 - تزايدت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على امتداد السنوات الأخيرة حيث تجاوزت 32 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2005. غير أن هذه الزيادة الكبيرة في عام 2004 (23.8 في المائة) تعكس تخفيف عبء الدين الممنوح إنجيبرياً (5.5 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة)، أكثر من كونها زيادة حقيقية في التدفقات إلى القارة. فاستثناء تخفيف عبء الدين عن كاهل نيجيريا، لم تتجاوز زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية نسبة 2.5 في المائة.

24 - وفي ما يتعلق بالمبالغ المالية التي تعهدت بتقديمها الجهات المانحة (البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) فإن إجمالي التدفقات العالمية من المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة من الدخل القومي الإجمالي ارتفع من نسبة 0.26 في المائة في عام 2004 إلى نسبة 0.33 في المائة في عام 2005، وهي نسبة لا تزال بعيدة عن نسبة 0.7 في المائة المستهدفة. ويتبين من تخطي حدود الرقم الكلي أن الدانمرك والسويد وكسميرغ والنرويج وهولندا قدمت بالفعل هذه النسبة المستهدفة بينما حققت البرتغال وبلجيكا وسويسرا وفرنسا تقدماً هاماً نحو تحقيق الهدف. فضلاً عن ذلك، ما يدعو إلى التفاؤل الشديد هو ارتفاع نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي في الولايات المتحدة (0.17 إلى 0.22 في المائة) واليابان (0.17 إلى 0.28 في المائة) وإيطاليا (0.15 إلى 0.29 في المائة). وما زالت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو إلى أقل البلدان نمواً تبلغ 0.08 في المائة من الدخل القومي الإجمالي في عام 2005.

25 - وإلى جانب زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، أحرز بعض التقدم في فعالية المعونة. فقد ارتفعت نسبة المساعدة غير المشروطة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً إلى نسبة 68 في المائة في عام 2004 مما كان متوسطه 55 في المائة في الفترة 1999-2001. كما أن مقدار الهبات من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية قد تزايد أيضاً بمرور السنوات، إذ تجاوزت نسبة 90 في المائة في عام 2004. إن هذا التخفيض الإضافي من نسبة القروض سيساعد على الحيلولة دون مزيد من تراكم الديون.

5 - الدين الخارجي

26 - مُنح تخفيض عبء الدين الخارجي للبلدان الأفريقية المستوفية للشروط في إطار خطة المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. فحتى شهر كانون الأول/ديسمبر 2006، كان 40 من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أما قد تأهل للاستفادة من تخفيف عبء الديون، أو قيد النظر للتأهل أو على طريق استيفاء شروط التأهل. وتضم أفريقيا 17 بلداً من البلدان الـ 21 التي استوفت جميع الشروط. وقد منحت المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون المعلنة في قمة

² صندوق النقد الدولي (2006 أ) "تخفيف عبء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون" صحيفة الحقائق - أيلول/سبتمبر 2006.

مجموعة الثمانية في غلين إيغلز في 2005 مزيداً من تخفيف عبء الديون لـ13 بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبموجب المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين ستقدم كل من المؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي نسبة 100 في المائة من التخفيف عن الدين المستحق على البلدان التي استكملت عملية مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

27- وحتى منتصف تموز/ يوليه 2006 بلغت المساعدة المتعهد بها للبلدان الأفريقية بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمساعدة المقدمة أو المتوقع تقديمها بمقتضى المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين مقدار 50 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة (34 مليار دولار بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون و15.9 مليار دولار في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين). وفي إطار المخصصات الممنوحة بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، جاء مبلغ 21.6 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة كمساعدة لـ15 بلداً أفريقياً استوفت جميع شروط هذه المبادرة في منتصف تموز/ يوليه 2006 بينما قدم مبلغ 12.5 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة كمساعدة إلى 10 بلدان أفريقية بلغت مرحلة اتخاذ القرار بشأن تخفيف عبء ديونها.

28- وكنتيجة لهاتين المبادرتين المتعلقةتين بتخفيف عبء الدين، انخفض مجموع الدين الخارجي الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من 241.2 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2005 إلى 202.1 مليار دولار في عام 2006. وكنسبة مئوية للناتج المحلي الإجمالي، يمثل هذا أكثر من 10 نقاط مئوية. كما انخفض أيضاً إجمالي مدفوعات خدمة الدين من نسبة 3.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005 إلى نسبة 3.2 في المائة في عام 2006. ومن المتوقع أن ينخفض رصيد الدين ومدفوعات خدمة الدين أيضاً في عام 2007. ومن المشجع في هذا السياق أن تشهد زيادة في الإنفاق على برامج تخفيف حدة الفقر في البلدان المستفيدة من المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، ارتفع هذا الإنفاق في هذه البلدان في عام 2006 بنسبة نقطة مئوية واحدة من الناتج المحلي الإجمالي.

6 - تعزيز الانسجام والاتساق

29 - أجري خلال عام 2006 عدد من الحوارات المتعددة الأطراف التي تناولت قضايا جوهرية مثل تحسين هيكل إدارة المؤسسات المالية الدولية وتوضيح دور التمويل الرسمي للأسواق الناشئة. فعلى سبيل المثال، ولتعزيز تنسيق السياسات على المستوى الدولي، اتفقت البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي في عام 2006 على إنشاء عملية جديدة من المشاورات المتعددة الأطراف بشأن القضايا ذات الأهمية العامة علاوة على ذلك، وعلى نحو ما ورد في الجزء ب- 3، فإن استئناف منظمة التجارة العالمية لمحادثات جولة الدوحة يكتسي أهمية إذا ما أريد إزالة التفاوض في النظام التجاري المتعدد الأطراف واقتباره إلى التماسك والاتساق.

جيم - الاستمرار في المشاركة- مساهمة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنفيذ توافق آراء مونتيري

30 - قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منذ عام 2005 مساهمات كبيرة لتنفيذ توصيات توافق آراء مونتيري. وفيما يلي المجالات التي اضطلع فيها بالأنشطة الرئيسية:

- المفاوضات التجارية؛
- تدفقات رأس المال الخاص، وتعبئة الموارد المحلية وتنمية أسواق رأس المال؛
- تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الدين وإدارة مستويات الديون الخارجية التي يمكن تحملها؛
- شؤون الحكم وإدارة القطاع الخاص للإنفاق؛
- البحوث المتعلقة بالتمويل لأغراض التنمية.

1 - المفاوضات التجارية

31 - اضطلعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا طوال السنوات الأخيرة بطائفة من الأنشطة سعياً منها لتحسين قدرات البلدان الأفريقية على المشاركة بفعالية في المفاوضات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف. وقد كان أبرز النتائج التي تمخضت عنها هذه الأنشطة، تعزيز قدرات الهيئات الوطنية والإقليمية على إجراء مفاوضات تجارية كما تشهد عليه مشاركة أفريقيا في المفاوضات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف، مثل

³ المؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق النقد الدولي (2006) "مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين- وحالة التنفيذ" مخطوط غير مطبوع، المؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق النقد الدولي.

⁴ صندوق النقد الدولي (2006ج) قاعدة الآفاق المستقبلية للاقتصاد العالمي، أيلول/ سبتمبر 2006.

⁵ صندوق النقد الدولي (2006ب) الآفاق المستقبلية للاقتصاد العالمي- أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أيلول/ سبتمبر 2006، صندوق النقد الدولي، واشنطن.

⁶ الأمم المتحدة (2006) متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية - تقرير الأمين العام، الأمانة العامة للأمم المتحدة، نيويورك.

الاجتماع الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية المعقود في هونغ كونغ في عام 2005. كما تزايد أيضاً عدد هيئات منظمة التجارة العالمية التي يرأسها سفراء أفريقيون، وارتفع عدد المواقف والاستراتيجيات المشتركة التي اعتمدها البلدان الأفريقية خلال السنوات الأخيرة. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كذلك دعماً فنياً في مجال استخدام أدوات وضع النماذج الاقتصادية لتحليل أثر المفاوضات على الصعيد القطري، لاسيما في ما يتعلق منها ببعض المقترحات التي من المرجح أن يكون لها تداعيات هامة على الاقتصادات الأفريقية.

32 - وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً تقديم دعمها لدولها الأعضاء في مفاوضات اتفاقات الشراكة الاقتصادية الجارية مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي هذا الصدد، اشتركت اللجنة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمانة نيباد في تنظيم اجتماع إقليمي في القاهرة في أيلول/سبتمبر 2006 بعرض مساعدة البلدان الأفريقية على الاستعداد لمواجهة تحديات التكيف لتنفيذ اتفاقات الشراكة الاقتصادية. وقد أتاح الاجتماع للبلدان فرصة تبادل الخبرات على أساس الدروس المستخلصة من بلدان شمال أفريقيا وجنوب أفريقيا التي تربطها بالفعل اتفاقات للتجارة الحرة بالاتحاد الأوروبي.

33 - وعلاوةً على ذلك، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خلال الربع الأخير من عام 2006 وبالإشتراك مع الاتحاد الأفريقي وأمانة مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ بإجراء استعراض شامل للمفاوضات المتعلقة باتفاقات الشراكة الاقتصادية، وكما ذكر أعلاه، أظهر الاستعراض أن التقدم المحرز في هذه المفاوضات كان بطيئاً ومتفاوتاً في مختلف المناطق دون الإقليمية الأفريقية. فهناك قضايا عالية السببية الأهمية لا يزال يتعين معالجتها في المفاوضات إذا ما أريد لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية أن تعمق التكامل الإقليمي وتكون بمثابة أدوات إنمائية. وسعيًا لصون المصالح الأفريقية في المفاوضات المتعلقة باتفاقات الشراكة الاقتصادية، اقترحت أثناء الاستعراض إجراءات لضمان أن تكفل المفاوضات بالنجاح. وقد قدمت مقترحات إلى المؤتمر الاستثنائي الثالث لوزراء التجارة للاتحاد الأفريقي المعقود في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير 2007، استخدمت لاحقاً كإسهامات في الاجتماع المشترك بين مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ واللجنة التجارية التابعة للاتحاد الأوروبي الوزارية المعقود في بروكسيل في آذار/مارس 2007.

34 - وفي عام 2006 أيضاً، واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى، تنفيذها للمشروع المتعلق بـ "بناء القدرات في مجالي التجارة والبيئة" في سياق حساب التنمية للأمم المتحدة، والذي يهدف إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء على صوغ سياسات تجارية وبيئية متناسقة. ويتمثل الهدف المزدوج للمشروع في زيادة فرص وصول المنتجات إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو والعمل في الوقت نفسه على تعزيز الاستدامة البيئية.

35 - وفي ما يتعلق بالأنشطة البحثية الأخرى، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام 2006 المؤتمر العالمي للتحليل الاقتصادي الذي ناقش وضع النماذج التجارية. وجمع هذا المؤتمر قرابة 100 شخص من الأكاديميين والباحثين الأفريقيين. وتقديراً للنجاح الذي أحرزه المؤتمر، أنشأت جامعة بورندو صندوقاً لتقديم المنح للعلماء الأفريقيين لتلقي التدريب وحضور المؤتمرات. كما تشارك اللجنة الاقتصادية، من خلال المركز الأفريقي للسياسات التجارية التابع لها، مشاركة حيوية في إعداد الأبحاث والتحليلات المتعلقة بالمسائل ذات الصلة بالتجارة وتقديم المساعدة الفنية في هذا المجال.

2 - تدفقات رأس المال الخاص، وتعبئة الموارد المحلية وتنمية أسواق رأس المال

36 - كجزء من مشروع حساب التنمية لأسواق رأس المال، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عدداً من حلقات العمل لبناء القدرات لصالح منظمي أسواق رأس المال الأفريقية والمعنيين بها. وقد كان لهذا المشروع أثر كبير على تعزيز قدرات البلدان الأفريقية التي تفتقر إلى أسواق رأس المال. كما ساعد البرنامج في تيسير التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي في مجال تنمية أسواق رأس المال.

37 - وتعاونت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كذلك مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في مجال تقديم التمويل الصغير. وفي هذا السياق، تدعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المبادرات التي تتخذ لتنفيذ توصيات "الكتاب الأزرق" بهدف تعزيز فرص حصول البلدان الأفريقية على التمويل الصغير وطائفة واسعة من الخدمات المالية الأخرى، وهي قضية تمت معالجتها أيضاً في التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام 2005.

38 - ويتضمن التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام 2006، المعنون "تدفقات رأس المال وتمويل التنمية في أفريقيا"، تحليلاً دقيقاً لتدفقات رأس المال إلى أفريقيا والتحديات التي تواجهها البلدان في مجال تعبئة الموارد. كما يحدد التقرير الاستراتيجيات التي تؤدي إلى زيادة حجم وفوائد تدفقات رأس المال على حد سواء، ويستخلص الدروس من تجارب بلدان نامية أخرى في مجال إدارة تدفقات رأس المال.

3 - تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الدين وإدارة مستويات الديون الخارجية الممكن تحملها

39 - كانت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من الجهات التي رفعت صوتها عالياً لمناصرة قضية رفع المساعدة المقدمة إلى أفريقيا، كما ونوعاً فعلياً سبيل المثال، نظمت اللجنة مع مصرف التنمية الأفريقي وحكومة نيجيريا المؤتمر الوزاري الأفريقي لتمويل التنمية المعقود في نيجيريا في أيار/مايو 2006، الذي قام فيه الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا مرة أخرى بدعوة الجهات المانحة إلى رفع مستوى المساعدة وتخفيف عبء الدين، ودعا البلدان الأفريقية إلى تعبئة المزيد من الموارد المحلية وتعاون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً مع الشراكة الاستراتيجية مع أفريقيا (نيباد) لإشراك الجهات المانحة في تصميم هيكل للمساعدة يقلل إلى الحد الأدنى من تكاليف المعاملات وينسجم مع أولويات الدول الأفريقية الأعضاء.

40 - وكجزء من استعراض منتصف الفترة 2001-2005، لبرنامج عمل بروكسيل لصالح أقل البلدان الأفريقية نمواً، أعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقريراً عن الاتجاهات الحديثة في أقل البلدان الأفريقية نمواً على مستوى المجالات السبعة المشتملة على التزامات، ومن ضمنها مجال تعبئة الموارد لتمويل التنمية. وكان هذا التقرير بمثابة إسهام رئيسي في الاجتماعات التحضيرية الوزارية الإقليمية المعقودة في عام 2006.

4 - شؤون الحكم وإدارة القطاع العام للنفقات

41 - تمثل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التزاماً غير مسروق من جانب الدول الأفريقية الأعضاء بالرصد الذاتي واستعراض التقدم المحرز صوب إدارة شؤون الحكم بشكل سليم. واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بصفتها، واحدة من المؤسسات الاستراتيجية الشريكة الداعمة لعملية الآلية الأفريقية لاستعراض ممارسات الأقران، وأصلت تقديم خدماتها الاستشارية لبعض البلدان التي في سبيلها إلى الانضمام إلى هذه الآلية مثل بنين، بوركينا فاسو، رواندا، الكونغو وليسوتو إما في سياق البدء بعملية الآلية الأفريقية لاستعراض ممارسات الأقران أو سياق تنفيذ خطة عمل هذه الآلية كما وأصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إعداد بيانات عن الحكم قطرية تسلط الضوء على قضايا الحكم الهامة في عددٍ من البلدان الأفريقية.

42 - وإضافة إلى هذه المبادرات، قدمت اللجنة الاقتصادية أيضاً مساعدة إلى الدول الأعضاء لتحسين إدارتها المالية العامة فعلياً سبيل المثال، عُقد اجتماع بشأن الإنفاق العام وتقديم الخدمات في أفريقيا، في لوساكا، زامبيا في تشرين الأول/أكتوبر 2006، بحث المشاركون فيه في دور الحكم الرشيد والمساءلة، واقترحوا إجراءات معينة لتحسين مستوى الشفافية والمؤسسات. كما أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، دعماً منها للحكومات في مجال الإنفاق العام، أعدت تقريراً بعنوان "دور البرلمان في عملية إطار الإنفاق المتوسط الأجل" استُخدم كأساس لعقد حلقة عمل بشأن بناء القدرات. وفي وقت لاحق نُقلت نتائج هذه الأنشطة إلى الاجتماعات الحكومية الدولية، مثل المبادرة الأفريقية المشتركة لإصلاح الميزانية. وعلاوة على ذلك، تتعاون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حالياً مع المركز البرلماني لاستكمال الوحدات التدريبية ونشر كتيب عن عملية إطار الإنفاق المتوسط الأجل.

5 - الأنشطة البحثية بشأن التمويل لأغراض التنمية

43 - لمساندة الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الدول الأعضاء لتنفيذ توافق آراء مونتيري، أعدت بحوث كثيرة حول العديد من القضايا التي يشملها توافق الآراء. وفي هذا الصدد، أجريت بحوث بشأن مواضيع معينة مثل تقرير الاحتياجات من التمويل لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وتدفعات رأس المال واستدامة الحساب الجاري، وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية، وتحليل الوضع العام في أفريقيا من حيث تمويل التنمية ورصد الاتجاهات التي سلكها مؤخراً. وقد ساهمت هذه البحوث في تعزيز قدرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في هذا المجال وفي مساندة الدول الأعضاء في تحليل أبرز قضايا تمويل التنمية التي ما برحت تواجهها.

دال - آفاق المستقبل

44- بينما أحرز بعض التقدم في المجالات الستة المشمولة بتوافق آراء مونتيري، يتعين أن تتخذ البلدان الأفريقية وشركاؤها الإنمائيون الخطوات اللازمة لتسريع التقدم نحو تعبئة الموارد التي نقضها تنمية القارة.

45 - ومن الضروري أن تركز البلدان الأفريقية جهودها على تعبئة الموارد المحلية بالإفادة من التحسن الذي شهدته مؤخراً أوضاع الاقتصاد الكلي والحكم وبيئة القطاع الخاص؛ وعلى تعزيز تنمية أسواق رؤوس الأموال، ولاسيما من خلال التكامل الإقليمي؛ ووضع أنظمة المعاشات التقاعدية؛ ودعم مؤسسات التمويل الصغير؛ وعلى تمويل الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. فضلاً عن تعبئة الموارد المحلية، ينبغي للحكومات أن تبذل المزيد من الجهود لاجتذاب تدفقات رأس المال الخاص الخارجي من خلال مواصلة تبسيط قوانين الاستثمار؛ والترويج لضخ الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات التي تترك أكبر أثر في مجال العمالة وتخفيف حدة الفقر؛ وتوفير برامج للتعليم والتدريب تكون مرتبطة بالوظائف؛ واعتماد الاستراتيجيات التي تحول دون هروب رأس المال. ويلزم على الحكومات أيضاً أن توجه الموارد المتأتية من زيادة تدفقات المساعدة وتخفيف عبء الدين نحو قطاعات معينة مثل قطاعات التعليم والصحة والهيكل الأساسية.

46 - ولدعم أفريقيا، ينبغي للجهات المانحة أن تقي بما قطعت على نفسها من تعهدات في توافق آراء مونتيري، أعيد تأكيدها مجدداً في خطة العمل الأفريقية التي وضعتها مجموعة الثمانية لزيادة تدفقات المساعدات لكي تصل إلى النسبة المستهدفة، وهي 0.7 في المائة، بدلاً من الاكتفاء بتقديم المساعدات الطارئة وتخفيف عبء الدين وتقديم المساعدة الإنسانية. كما ينبغي لها أن تواصل الاهتمام بتحسين تناغم وفعالية سياساتها في مجال تقديم المساعدات، وذلك عن طريق ما يلي: زيادة التركيز على المساعدات التي تحفز النمو وتساعد على الحد من الفقر؛ والاستمرار في تخفيض نسبة المساعدات المشروطة وزيادة المنح؛ وتحسين مستوى التنسيق بين الجهات المانحة، وتعزيز قدرة الدول الأعضاء على تخطيط الاحتياجات من الموارد وتحديد الميزانية اللازمة لها. وفي ما يتعلق بالدين الخارجي، يجب على البلدان المانحة توسيع نطاق المبادرات المتعددة الأطراف (مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون) والمبادرات الثنائية لتخفيف عبء الدين لتشمل مزيداً من البلدان الأفريقية، على أن تدعم في الوقت نفسه جميع الحكومات في المحافظة على مستويات الديون الممكن تحملها.

ثالثاً - متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً (برنامج عمل بروكسيل)

ألف - معلومات أساسية

47- شمل برنامج عمل بروكسيل لأقل البلدان نمواً لفترة العشر سنوات 2001-2010 أهدافاً وغايات محددة بالإضافة إلى الالتزامات العملية المنحى المشمولة في سبعة مجالات شاملة لعدة قطاعات. وهي: (1) اعتماد إطار للسياسة العامة يكون محوره العنصر البشري؛ و(2) تحسين شؤون الحكم والإدارة على الصعيدين الوطني والدولي؛ و(3) بناء القدرات البشرية والمؤسسية؛ و(4) بناء القدرات الإنتاجية لتصبح العولمة مجدية لأقل البلدان نمواً؛ و(5) تعزيز دور التجارة في التنمية؛ و(6) الحد من أوجه الضعف وحماية البيئة؛ و(7) تعبئة الموارد المالية.

48- وقد التزم العديد من البلدان الأفريقية المصنفة في مجموعة أقل البلدان نمواً بتحقيق أهداف برنامج عمل بروكسل عن طريق المشاركة النشطة في المبادرات العالمية والإقليمية الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية وانتهاج الحكم الصالح وتسوية المنازعات، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وترويج الاستثمار وإصلاح القطاع العام وبناء القدرات. ونتيجة لذلك، ارتفعت بصورة عامة في بعض البلدان مستويات التنمية البشرية، ونمو الناتج المحلي الإجمالي والحد من الفقر. غير أن هناك تفاوتاً كبيراً بين الغايات المحددة في برنامج عمل بروكسل والإنجازات التي تحققت حتى الآن. ويعزى هذا التفاوت إلى عدة عوامل تشمل استمرار الصراعات في الكثير من أنحاء القارة، ونقص القدرة المالية المحلية، وقصور الدعم الخارجي، وضعف القدرات المؤسسية في مجال تنفيذ الإصلاحات، وعدم وفاء الشركاء الدوليين بالالتزامات التي تعهدوا بها.

49- ونظراً لأن 34 من بين الخمسين بلداً المصنفة في مجموعة البلدان الأقل نمواً في العالم توجد في أفريقيا، فإن تلبية الاحتياجات الخاصة لهذه المجموعة من البلدان لا تزال تعتبر إحدى أولويات عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتقع الالتزامات والمؤشرات الواردة في برنامج عمل بروكسل ضمن نطاق المجالات الرئيسية لعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ومنذ اعتماد برنامج عمل بروكسل في عام 2001، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا تتعاون مع مختلف وكالات منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء لتعزيز الأنشطة الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل. وقد تحققت ذلك عن طريق تنظيم اجتماعات لأصحاب المصلحة تهدف إلى بناء توافق في الآراء، ونشر نتائج الدراسات التحليلية، والربط الشبكي والتعاون التقني من أجل تعزيز القدرة على تلبية أهداف برنامج عمل بروكسل. فعلى سبيل المثال، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شباط/فبراير 2006 بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب أفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاجتماع التحضيري الإقليمي الأفريقي المعني باستعراض منتصف العقد لبرنامج عمل بروكسل. واستمرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا طيلة عام 2006 وحتى عام 2007 في الاضطلاع بالأنشطة التي تدعم تنفيذ برنامج عمل بروكسل على الصعيد الإقليمي. ويسلط هذا التقرير الضوء على التقدم المحرز في السنة الماضية صوب الوفاء بالالتزامات الواردة في برنامج عمل بروكسل.

باء - الالتزامات الواردة في برنامج عمل بروكسل

الالتزام 1- اعتماد إطار للسياسة العامة يركز على السكان

50- تحسن الأداء الاقتصادي للبلدان الأفريقية المصنفة في مجموعة أقل البلدان نمواً تحسناً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. وارتفع متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي من نسبة 1.65 في المائة في الفترة 1990-1994 إلى نسبة 5.2 في المائة في الفترة 2003-2005. وبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 نسبة 5.2 في المائة، وهي أعلى نسبة تحققت خلال عقدين.

51- ورغم تحسن أداء النمو في أقل البلدان نمواً في السنوات الأخيرة، لا يزال النمو غير كافٍ لإحداث أثر في مجال الحد من الفقر. فمستويات الفقر لا تزال مرتفعة في العديد من البلدان الأفريقية المصنفة في هذه المجموعة. وتشير التقييمات الأخيرة إلى أنه من غير المحتمل أن تحقق هذه البلدان الهدف الفرعي الوارد في الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في تخفيض مستوى الفقر بمعدل النصف بحلول عام 2015. وهذا ما يفسر أن الحد من الفقر ما زال يعتبر أحد الأهداف الكبرى لأنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الرامية إلى دعم التنمية في البلدان الأفريقية المصنفة في مجموعة أقل البلدان نمواً. وتقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم لأقل البلدان نمواً في مجال إعداد ورقات استراتيجية الحد من

الفقر. وتتسم هذه الورقات بأهمية كبيرة لضمان اعتماد البلدان لسياسات واستراتيجيات نمو تراعي مصلحة الفقراء. وقد أنشأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الفريق الدراسي المعني باستراتيجيات الحد من الفقر بوصفه محفلاً للحوار والتعلم من الأقران في البلدان الأفريقية وتبادل الخبرات في مجال ورقات استراتيجية الحد من الفقر. ويقضي توافق الآراء الذي انبثق عن مناقشات هذا الفريق بأن تكفل عملية تصميم الجيل الثاني من استراتيجيات الحد من الفقر إتاحة إمكانات أكبر للنمو ومعالجة التحول الاقتصادي وتعميق الشراكات بشأن النهج القطرية.

52- وعن طريق البحث والخدمات الاستشارية والدعوة، سعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تعزيز قدرات البلدان الأفريقية المصنفة من بين أقل البلدان نمواً على وضع سياسات اقتصاد كلي تراعي مصلحة الفقراء. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم لعدد من هذه البلدان من بينها إثيوبيا وليبيريا في مجال إعداد وتنفيذ ورقات استراتيجيات الحد من الفقر المرتكزة على الأهداف الإنمائية للألفية. واستطاعت ليبيريا، بفضل ما قدم لها من دعم أن تستكمل تقريرها عن الأهداف الإنمائية للألفية وتضعه في صيغته النهائية. وقد أسهمت نتائج التقرير في وضع استراتيجية الحد من الفقر المؤقتة في ليبيريا. وفي إثيوبيا، عملت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري على تصميم استراتيجية نمو إثيوبيا في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

53- وبالإستفادة من عملها في إطار الفريق الدراسي المعني باستراتيجيات الحد من الفقر نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في القاهرة، مصر، في تشرين الأول/أكتوبر 2005، وذلك بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاجتماع الأفريقي العام المعني بالاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر. وقد سعى المجتمعون إلى تحديد موقف أفريقي موحد إزاء ورقات استراتيجيات الحد من الفقر وتحديد أثر بعض عوامل التصميم والتنفيذ في الجيل الثاني من الخطط الوطنية. ودعا الاجتماع أيضاً اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى دعم عملية الرصد في البلدان الأفريقية المصنفة في مجموعة أقل البلدان نمواً في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتطلب هذا الأمر إحصاءات موثوق بها من أجل تيسير صوغ السياسات وتنفيذها استناداً إلى الوقائع.

الإحصاءات

54- من أجل تعزيز أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الرامية إلى تنمية الإحصاءات في أفريقيا في إطار عملية تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أنشئت شعبة جديدة للإحصاءات وهي المركز الأفريقي للإحصاءات. واضطلع المركز بعدة أنشطة لإذكاء الوعي بشأن أهمية الإحصاءات للتنمية وتعزيز النظم الإحصائية الوطنية.

55- وفي مجال الدعوة نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الاحتفال السنوي بيوم الإحصاء الأفريقي في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 في جميع البلدان الأفريقية. وهيا هذا الحدث فرصة للمكاتب الإحصائية الوطنية، والمصارف المركزية، ووزارات المالية والوزارات التنفيذية الأخرى لتقديم أحدث الدراسات الاستقصائية والتعدادات، وتوضيح أهمية الإحصاءات في صنع القرارات والتخطيط ورصد التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها على الصعيدين الوطني والدولي.

56- ومن الإنجازات الكبيرة الأخرى التي حققتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعمُ جولة عام 2010 لتعدادات السكان والمساكن. وبالتشاور على نحو وثيق مع الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، استضافت حكومة جمهورية جنوب أفريقيا اجتماعاً عقد في كيب تاون في الفترة من 30 كانون الثاني/يناير إلى 2 شباط/فبراير 2006. وكان موضوع الاجتماع "الندوة الأفريقية لعام 2006 عن التنمية الإحصائية: جولة عام 2010 لتعدادات السكان والمساكن". وبدأت بلدان أفريقية كثيرة نتيجة لما أصبحت تدرکه بفضل هذه الأنشطة، في التحضير لإجراء تعدادات للسكان والمساكن في إطار جولة عام 2010 لتعدادات السكان والمساكن.

قضايا الجنسين

57- لا يزال دعم أقل البلدان نمواً من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين عن طريق تعميم شؤون المرأة في جميع الأنشطة الرئيسية وتمكينها أحد الأهداف الرئيسية لعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ولهذه الغاية، اضطلعت اللجنة بعدد من الأنشطة لدعم أقل البلدان نمواً. ومن أجل تعزيز القدرات على رصد التقدم المحرز صوب تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، استحدثت اللجنة دليل التنمية الأفريقي المرتبط بنوع الجنس، وشرعت في إجراء البحوث وجمع المعلومات على الصعيد الوطني لتصميم الدليل في 12 بلداً في عام 2005. وفي عام 2006 استفاد عدد من أقل البلدان نمواً من بينها السنغال وغامبيا وغينيا (كوناكري) من أنشطة بناء القدرات على استخدام هذا الدليل وايضاً في مجال طرق جمع المعلومات من أجل تصميم الدليل الذي سيكون الأساس الذي سيستخدم لتقييم جهود الحكومات الرامية إلى معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين والعمل على تمكين المرأة. وشملت الأنشطة الأخرى تعزيز الاستراتيجيات الرامية إلى معالجة قضايا المساواة بين الجنسين وإدماج حقوق الإنسان للمرأة في السياسات والبرامج الإنمائية.

الالتزام 2- تحسين شؤون الحكم والإدارة على الصعيدين الوطني والدولي

الحكم

58- يشير برنامج عمل بروكسيل إلى أهمية تحسين شؤون الحكم والإدارة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية. وفي هذا الإطار استحدثت بعض البلدان الأفريقية المصنفة في مجموعة أقل البلدان نمواً بعض التدابير الرامية إلى تعزيز مؤسسات الحكم والإدارة فيها. ويوضح تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الرئيسي عن الحكم المعنون "السعي إلى تحسين شؤون الحكم والإدارة في أفريقيا" أن إدارة شؤون الحكم قد تحسنت في العديد من البلدان الأفريقية المصنفة في مجموعة أقل البلدان نمواً، كما يتضح ذلك من زيادة المشاركة الشعبية وتوطيد مبدأ الخضوع للمساءلة وتحسن الإدارة الاقتصادية وتقوية المؤسسات.

59- وحتى كانون الثاني/يناير 2007 انضم 17 بلداً أفريقياً من البلدان المصنفة في مجموعة أقل البلدان نمواً إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وهي عملية تطوعية ترمي إلى تحسين إدارة الشؤون السياسية والاقتصادية وإدارة المؤسسات في الدول الأعضاء. وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من الشركاء الاستراتيجيين تقديم الدعم للبلدان الأفريقية المصنفة في مجموعة أقل البلدان نمواً التي تشارك في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في سياق تحضيرها لإجراء التقييم الذاتي القطري فضلاً عن وضع برامج عملها الوطنية. ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنتدى السادس لشؤون الحكم والإدارة في أفريقيا في كيغالي، رواندا. وهما المنتدى فرصة للبلدان المشاركة في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران لتبادل الخبرات وتحديد أفضل الممارسات في مجال تنفيذ هذه الآلية. وبفضل دعمها لعملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، ساهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تعزيز الشراكات ودعم الربط الشبكي بين الحكومات الأفريقية ومنظمات المجتمع المدني فضلاً عن القطاع الخاص.

الالتزام 3- بناء القدرات البشرية والمؤسسية

60- يتسم بناء القدرات البشرية والمؤسسية بأهمية بالغة بالنسبة للتنمية في أقل البلدان نمواً. فالانتقال إلى القدرات البشرية والمؤسسية يعوق الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الواردة في برنامج عمل بروكسيل. غير أن الخطر الأكبر الذي يهدد عملية بناء هذه القدرات هو فيروس نقص المناعة البشرية والأيدز الذي يشكل عقبة أمام تحقيق التنمية لا سيما في عدد من البلدان الأفريقية المصنفة في مجموعة أقل البلدان نمواً. فعواقب هذا الداء الاقتصادية والاجتماعية ضخمة للغاية. وتدرك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حسامة هذا التحدي، فبادرت إلى تقديم الدعم لبناء القدرات بهدف تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في أقل البلدان نمواً من أجل درء هذا الخطر وساعدت أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من الوكالات الإنمائية الكثير من البلدان الأفريقية على فهم طبيعة هذا الخطر ومن ثم اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحته. وظلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ترصد مدى تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها القادة الأفريقيون بمعالجة التحديات المتمثلة في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والأيدز والملاريا والسل.

الالتزام 4- بناء القدرات الإنتاجية لتصبح العولمة مجدية لأقل البلدان نمواً

61- يسعى برنامج عمل بروكسل إلى معالجة مختلف القيود الهيكلية والقيود في مجال العرض التي تعوق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويركز الالتزام 4 الوارد في برنامج عمل بروكسل تركيزاً خاصاً على توسيع نطاق الهياكل الأساسية المادية (الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ) وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيق التكنولوجيا ونقلها، وتطوير الأعمال الحرة، والطاقة؛ والزراعة والتصنيع الزراعي؛ والصناعات التحويلية؛ والتنمية الريفية وكفالة الأمن الغذائي؛ وتنمية السياحة المستدامة.

62- وتتسم قاعدة الإنتاج في أقل البلدان نمواً بالمحدودية، وتعتمد هذه البلدان على تصدير بعض السلع الزراعية وفق شروط تبادل تجاري متذبذبة. وبحد هذا الأمر من قدرتها على الاستفادة من زيادة الفرص التجارية. ولذلك، من المهم أن تقوم هذه البلدان بإعادة هيكلة قاعدة إنتاجها إذا ما أرادت حني فوائد ملموسة من العولمة. وتدرك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أهمية إعادة هيكلة قاعدة الإنتاج، ولذلك تجري البحوث وتقوم بالدعوة في مجال السياسات العامة بهدف إذكاء الوعي بشأن ضرورة تنويع الاقتصادات الأفريقية من أجل تعزيز آفاق النمو في البلدان الأفريقية. ونظراً إلى أهمية تعزيز القدرات الإنتاجية، كرست اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقريرها عن التنمية في أفريقيا لعام 2007 لموضوع "تعزيز آفاق التنمية في أفريقيا عن طريق التنويع". وتعاونت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) لتنظيم الاجتماع السابع عشر لمؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين في حزيران/يونيه 2006 الذي كان موضوعه "بناء القدرات الإنتاجية: التحدي الذي يواجه أفريقيا في مجال التجارة العالمية". واعتمد الاجتماع إعلاناً التزمتم بموجبه الدول الأعضاء بتعزيز قدراتها الإنتاجية وتنويعها عن طريق معالجة القيود في مجال العرض وزيادة القدرة التنافسية لاقتصاداتها.

الهياكل الأساسية المادية والهياكل الأساسية للنقل

63- تتسم الهياكل الأساسية المادية بأهمية كبيرة لزيادة حجم التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وإدماج اقتصادات هذه البلدان في الاقتصاد العالمي. فثلثا البلدان الأفريقية المصنفة في مجموعة البلدان الأقل نمواً تقتقر إلى الطرق والموانئ وغيرها من الهياكل الأساسية للنقل. ويترتب على الافتقار إلى هذه الهياكل الكثير من الآثار وبصفة خاصة بالنسبة للبلدان غير الساحلية الأقل نمواً. فعلى سبيل المثال، تبلغ تكلفة النقل والتأمين لصادرات البلدان الأفريقية غير الساحلية المصنفة في مجموعة أقل البلدان نمواً 32 في المائة من قيمة حجم تجارتها مقابل 13 في المائة بالنسبة لكل البلدان غير الساحلية. وتساهم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في السعي إلى تحسين الهياكل الأساسية للنقل في أفريقيا عن طريق مشاركتها في تنفيذ برنامج عمل ألماني وبرنامج النقل في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وهو برنامج مشترك شرع في تنفيذه البنك الدولي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام 1987 من أجل تحسين أداء قطاع النقل عن طريق إصلاحات السياسات العامة والإصلاحات المؤسسية.

64- وقد أفضى التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج النقل في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى إلى بدء عمل لجنة تنسيق النقل للجماعات الاقتصادية الإقليمية في شباط/فبراير 2005. ووضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج النقل في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى خطة عمل لأنشطة الجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال النقل التي يمولها برنامج النقل. والهدف من الخطة هو زيادة كفاءة عمليات النقل في ممرات العبور لتيسير حركة التجارة في البلدان غير الساحلية. وتشمل الأنشطة من جملة أمور إنشاء مراصد لأفضل الممارسات أو الممارسات غير السليمة، ومراقبة الأمن في الموانئ، وإنشاء لجان لممرات العبور، ومواءمة الترتيبات القانونية والتنظيمية في المراكز الحدودية، وتقديم المساعدة التقنية.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

65- في إطار مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي وتنفيذ قرارات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، تقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم لدولها الأعضاء في عدة مجالات تشمل وضع السياسات والاستراتيجيات الخاصة بآلية تطوير الهياكل الأساسية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم لعدد من أقل البلدان نمواً في مجال وضع خطط قطاعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تنفيذ الخطط الوطنية لتنمية الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وساعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً بعض البلدان الأفريقية المصنفة في مجموعة أقل البلدان نمواً من أجل تعزيز قدراتها على قياس التقدم المحرز في تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار برنامج مسح تكنولوجيا المعلومات.

66- وفي مجال العلم والتكنولوجيا، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم لعدد من أقل البلدان نمواً في مجال استعراض نظمها الخاصة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وإعادة هيكلتها وتحديثها.

الالتزام 5- تعزيز دور التجارة في التنمية

67- تشكل التجارة عاملاً مهماً من عوامل حفز النمو الاقتصادي في البلدان الأفريقية المصنفة في مجموعة أقل البلدان نمواً. ورغم أن نصيب اقتصادات أقل البلدان نمواً لا يمثل سوى نسبة ضئيلة من تدفقات التجارة العالمية، فإن هذه الاقتصادات تعتمد اعتماداً كبيراً على التجارة الخارجية. وتقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم للبلدان الأفريقية المصنفة في مجموعة أقل البلدان نمواً في المجالات التجارية البالغة الأهمية. وأحد الأهداف الرئيسية في هذا المجال هو تعزيز مشاركة أفريقيا بفعالية في المفاوضات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف بهدف زيادة فوائدها من التجارة إلى أقصى درجة.

68- وفي إطار دعمها الشامل للمجموعة الأفريقية لدى منظمة التجارة العالمية في جنيف قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعماً محدداً لأقل البلدان نمواً لتعميق معرفتها بالمسائل التي تهمها بصفة خاصة المشمولة بالمفاوضات الجارية في إطار جولة الدوحة فضلاً عن مفاوضات اتفاقات الشراكة الاقتصادية.

69- وساهم الدعم الذي قدمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تعزيز قدرات أقل البلدان نمواً على المفاوضات التجارية كما يتضح ذلك من مشاركتها الاستباقية والبناءة في المفاوضات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف. وما برحت البلدان الأفريقية، بما فيها أقل البلدان نمواً، تشارك على نحو متزايد في المفاوضات التجارية الجارية في إطار جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية. ونتيجة لمشاركتها الاستباقية، حققت البلدان الأفريقية المصنفة في مجموعة أقل البلدان نمواً الإنجازات البارزة، كمجموعة، في المؤتمر الوزاري الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر 2006 لا سيما في المفاوضات على الدعم المالي للقطن. وأبرم اتفاق يبيح دخول صادرات أقل البلدان نمواً من القطن إلى الأسواق دون رسوم جمركية أو الخضوع لنظام الحصص.

70- واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالإضافة إلى الدعم التقني الذي تقدمه لمجموعة أفريقيا لدى منظمة التجارة العالمية في جنيف، تعمل على بناء قدرات عدد من البلدان الأفريقية المصنفة في مجموعة أقل البلدان نمواً في مجال تطبيق الحل العالمي للتجارة المتكاملة والتحديث المستدام للزراعة/نماذج الاتزان الجزئي لنظام التحليلات والمعلومات التجارية. وساعد هذا الدعم البلدان الأفريقية المصنفة في مجموعة أقل البلدان نمواً على اتخاذ قرارات مستنيرة في سياق تفاوضها على الاتفاقات التجارية من قبيل اتفاقات الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي.

الالتزام 6- الحد من أوجه الضعف وحماية البيئة

71- تعاني البلدان الأفريقية المصنفة في مجموعة أقل البلدان نمواً بصورة خاصة من الضعف أمام الكوارث الطبيعية مثل الحفاف والتصحر والفيضانات. وإدراكاً منها لتواتر الكوارث الطبيعية وآثارها على هذه البلدان، تضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأنشطة ترمي إلى تعزيز تدابير حماية البيئة والتخفيف من آثار هذه الكوارث.

72- وتتعاون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن طريق شعبة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة التابعة لها، مع المنظمات الأخرى في المنطقة من أجل تعزيز ورصد تنفيذ التدابير الرامية إلى مكافحة الكوارث الطبيعية وبصفة خاصة التصحر. واللجنة الآن بصدد إعداد تقرير عن تقييم التقدم المحرز في مجال مكافحة التصحر والجفاف في أفريقيا. وستنظر في هذا التقرير الدورة الخامسة للجنة الأفريقية للتنمية المستدامة المقرر انعقادها في تشرين الأول/أكتوبر 2007.

73- علاوة على ذلك، نفذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى، مشروعاً لبناء القدرات في مجالي التجارة والبيئة. وساهم هذا المشروع في تعزيز قدرات الدول الأعضاء على صوغ سياسات تجارية وبيئية متماسكة على نحو يتيح لمنتجاتها المزيد من فرص الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو مع تعزيز الاستدامة البيئية في نفس الوقت.

الالتزام 7- تعبئة الموارد المالية

74- تواجه البلدان الأفريقية المصنفة في مجموعة أقل البلدان نمواً مصاعب في مجال تعبئة الموارد الكافية للتنمية. وقد اضطلعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بعدد من الأنشطة الرامية إلى تعزيز قدرات أقل البلدان نمواً على تعبئة الموارد المحلية لتحقيق التنمية في هذه البلدان. وتركز الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على أهمية الموارد المحلية بالنسبة للتنمية في البلدان الأفريقية المصنفة في مجموعة أقل البلدان نمواً.

75- وكان مشروع الأمم المتحدة لتنمية أسواق رأس المال من بين الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في هذا المجال. ونظراً إلى عدم وجود أسواق رأس مال في العديد من البلدان الأفريقية المصنفة في مجموعة أقل البلدان نمواً، يسعى هذا المشروع إلى إذكاء الوعي بشأن الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الأسواق في مجال تعبئة الموارد. وكان المشروع يرمي أيضاً إلى تعزيز الهياكل الأساسية التنظيمية في البلدان الأفريقية التي لديها أسواق رأس مال عاملة، وتعزيز الربط الشبكي والتعاون فيما بين أسواق الأوراق المالية الأفريقية. وبفضل هذا المشروع، وفرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

التدريب على بناء القدرات في المجالات الحاسمة لتنمية أسواق رأس المال لأكثر من 235 مشاركاً من 21 بلداً يمثلون طائفة عريضة من القطاعات والمؤسسات بما فيها أسواق رأس المال والهيئات التنظيمية والشركات الخاصة والمصارف المركزية. وكانت حلقات العمل المكرسة للتدريب مفيدة فيما يتعلق بتعميق المعرفة والفهم بشأن أسواق رأس المال ودورها في عملية التنمية. وبفضل ارتفاع مستوى الوعي، اتخذت بعض البلدان، وبصفة خاصة البلدان التي ليست لها أسواق رأس مال عاملة، التدابير الرامية إلى تيسير إنشاء أسواق أوراق مالية وطنية.

76- علاوة على ذلك، أجرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عدداً من الدراسات التحليلية والبحثية ذات التوجه نحو السياسات العامة بشأن المسائل ذات الصلة بتمويل التنمية. فعلى سبيل المثال، كرس التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام 2006 لموضوع تدفقات رؤوس الأموال ومشكلة التمويل الإنمائي. وتناول التقرير مسائل من قبيل دور سياسات الاقتصاد الكلي والمؤسسات في تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية والتحديات التي تواجه الإدارة الاقتصادية في مجال تدفقات رؤوس الأموال.

جيم- الشروط اللازمة لتحقيق المزيد من التقدم

77- تشير الاتجاهات العامة المذكورة أعلاه إلى تحقيق بعض التقدم صوب تحقيق أهداف برنامج عمل بروكسل في الفترة قيد الاستعراض. وكان معدل النمو الاقتصادي بصفة خاصة أعلى من متوسط معدل النمو بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد طرأ بعض التحسن في مجال الإدارة السياسية والاقتصادية في البلدان الأفريقية المصنفة في مجموعة أقل البلدان نمواً. علاوة على ذلك شهدت مجالات المساواة بين الجنسين ومعدلات وفيات الأطفال والقيود في المدارس الابتدائية تقدماً بطيئاً ولكنه مطرد. غير أنه لا يزال هناك عدد من التحديات التي تواجه البلدان الأفريقية المصنفة في مجموعة أقل البلدان نمواً والمسائل الرئيسية في هذا الصدد، هي المستويات غير الكافية والمتقلبة للنمو الاقتصادي، واستئثار قطاعات محدودة بفوائد النمو، والصراعات، والمستويات المتدنية للتنمية البشرية، والتمويل الخارجي غير الكافي والتخفيف من عبء الديون. ومن الواضح أنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية فمن غير المحتمل أن تحقق البلدان الأفريقية المصنفة في مجموعة أقل البلدان نمواً أهداف وغايات برنامج عمل بروكسل بحلول الموعد المحدد وهو عام 2010.

78- وتعتمد إمكانية تحسين الأداء من أجل تحقيق أهداف برنامج عمل بروكسل على خمسة عوامل رئيسية هي: (أ) تحسين الحالة الاقتصادية العالمية؛ و(ب) الإصلاحات المؤسسية، وتحسين شؤون الحكم والإدارة وترسيخ الديمقراطية؛ و(ج) الأمن على الصعيدين الداخلي ودون الإقليمي والبيئة السياسية المستقرة؛ و(د) الحد من أوجه الضعف أمام دورات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية؛ و(هـ) الدعم الدولي لأولويات نيباد وتنفيذها بنجاح.

79- وفي سياق ولايتها الشاملة الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا في إطار نيباد، ستواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعمها للبلدان الأفريقية المصنفة في مجموعة أقل البلدان نمواً بوصف هذا الدعم بعداً ذا أهمية خاصة بالنسبة لبرنامج عملها. وسيزداد تعزيز هذه الجهود الجديدة بفضل رفع مستوى التركيز وتعزيز التعاون مع المنظمات الأخرى كنتيجة لتصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

رابعا - متابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات

ألف - معلومات أساسية

80- عملت أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع البلدان الإفريقية في مجال التحضير لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات الذي انعقد على مرحلتين (مرحلة جنيف، كانون الأول/ديسمبر 2003، ومرحلة تونس، تشرين الثاني/نوفمبر 2005) لتيسير اعتماد استراتيجيات وبرامج إقليمية مشتركة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل ومجتمع المعلومات المرتكز على السكان في أفريقيا. وترمي عملية مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات إلى مساعدة أصحاب المصلحة على رفع مستوى فهمهم لمجتمع المعلومات العالمي وأثره على المجتمع الدولي وأدوار مختلف الشركاء في تنمية مجتمع المعلومات العالمي. ونتيجة للأنشطة التحضيرية التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الصعيد الإقليمي، اعتمدت البلدان الإفريقية الخطة الإقليمية المعنية بالاقتصاد القائم على المعرفة في أيلول/سبتمبر 2005 التي تتضمن مبادرات وأنشطة ملموسة وأهدافاً قابلة للقياس وتستند إلى خطة العمل التي اعتمدت في المرحلة الأولى من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات في جنيف. واعتمدت الخطة لاحقاً مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في الخرطوم، السودان، في تموز/يوليه 2006.

81- وأفضت المرحلة الأولى من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات إلى اعتماد إعلان المبادئ وخطة العمل. وركزت المرحلة الثانية على المواضيع الإنمائية وتقييم التقدم المحرز منذ مرحلة جنيف كما أفضت إلى اعتماد برنامج تونس لمجتمع المعلومات.

82- وأدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دوراً مهماً في تنسيق أنشطة جميع اللجان الإقليمية الخمس وتنظيم حلقات مناقشة رفيعة المستوى واجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى في أثناء المرحلة الثانية في تونس. ومن أجل الاستجابة للتحديات التي تفرزها عملية مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات على الصعيد الإقليمي، أوكلت للجان الإقليمية ولاية إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في برامج عملها لدعم تنفيذ أهداف وقرارات هذه القمة.

باء - مساهمة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في العملية الإقليمية لمتابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات

83- تمثلت استجابة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للوفاء بهذه الولاية في تركيز عملها وأنشطتها على تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال تنفيذ برنامج تونس وخطة العمل الأفريقية، مع التركيز بصفة خاصة على معالجة المسائل المتعلقة بإدارة الإنترنت وقياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد القطري.

1- إدارة الإنترنت

84- في إطار المتابعة المباشرة لمرحلة تونس من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، عقد الأمين العام للأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2006 الاجتماع الأول للمنتدى الجديد الخاص بالحوار بين أصحاب المصلحة في أثينا، اليونان، عن مسائل إدارة الإنترنت لأغراض التنمية. وعقد الاجتماع تحت شعار "إدارة الإنترنت لأغراض التنمية" تناول المسائل المتعلقة بالانفتاح والتنوع وتوفير الوصول إلى شبكة الإنترنت وجوانبها الأمنية، ودور كل هذه المسائل في تعزيز التنمية وبناء القدرات. ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعاً جانبياً على هامش المنتدى وهو اجتماع المجموعة الأفريقية للاتفاق على موقف أفريقي بشأن المسائل المتعلقة بإدارة الإنترنت ومناقشة آفاق المستقبل. وأكد الاجتماع على أهمية المنتدى لعملية إدارة الإنترنت وضرورة التعاون المستمر بين جميع أصحاب المصلحة في القارة بشأن معالجة المسائل المتعلقة بإدارة الإنترنت. ولهذه الغاية وافق المجتمعون على وضع خارطة طريق تحدد رؤية القارة بشأن إدارة الإنترنت وإنشاء منتدى إقليمي معني بإدارة الإنترنت تكون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مسؤولة عن تنسيقه. وفي هذا السياق أنشأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منتدى الكترونياً للحوار والتعاون بشأن المسائل المتعلقة بإدارة الإنترنت. وستُجمع نتائج المناقشات المنبثقة عن المنتدى في خلاصة ستقدم للمؤتمر الوزاري للاتحاد الأفريقي المعني بتكنولوجيا المعلومات.

85- علاوة على ذلك، نُظمت في أديس أبابا في تموز/يوليه 2006، دورة تدريبية لبناء قدرات راسمي السياسات الأفريقيين في مجال المسائل المتعلقة بإدارة الإنترنت. واستفاد أكثر من 40 مشاركاً من 19 بلداً من هذا التدريب الذي أدكى الوعي بشأن المسائل المتعلقة بالسياسات العامة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية.

2- قياس أثر تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

86- اتسمت عملية متابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات بمزيد من التعاون فيما بين الوكالات في مجال تنفيذ بعض الالتزامات الرئيسية لمؤتمر القمة. فعلى سبيل المثال تشارك في أنشطة المتابعة بشأن الشراكة المعنية بقياس أثر تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية التي بدأت في أثناء مرحلة تونس من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات عشر وكالات ومنظمات دولية هي الاتحاد الدولي للاتصالات السلكنية واللاسلكية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، واليونيسكو، والبنك الدولي، والمكتب الإحصائي للجماعة الأوروبية فضلاً عن خمس لجان إقليمية. ووضعت الشراكة مجموعة من المؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة للأسر المعيشية والأعمال التجارية كأساس لمواصلة جمع إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية. وأحد الأهداف الرئيسية للشراكة هو تعزيز قدرات المنظمات الإحصائية الوطنية في البلدان النامية وبناء القدرات على وضع برامج جمع الإحصاءات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أساس المؤشرات المتفق عليها دولياً والقابلة للمقارنة. وفي هذا السياق، توأصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم المساعدة لدولها الأعضاء من أجل وضع مؤشرات لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد القطري، وذلك في إطار برنامجها لمسح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن الأمثلة الجيدة في هذا الشأن حلقة العمل الإقليمية التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا في آذار/مارس 2007 للمنظمات غير الحكومية بشأن قياس أثر مجتمع المعلومات.

3 - بعض التوصيات

87- تشكل مسألة تعبئة الموارد إحدى المسائل الأكثر أهمية المتعلقة بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. فالقيود على صعيد الموارد المالية والبشرية تشكل عبة كبيرة أمام نمو مجتمع المعلومات في أفريقيا. وقد سلط الضوء على هذه المسألة في مؤتمرين نظماً بمشاركة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام 2006 في مراكش⁷ وتونس⁸ بشأن السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى

⁷ المنتدى الدولي المعني بالاستراتيجيات والاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مراكش، المغرب، 1 - 3 آذار/مارس 2006.
⁸ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع، تونس + 1: الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات، تونس العاصمة، تونس، 26-27 تشرين الأول/أكتوبر 2006.

ترويج الاستثمارات المحلية والأجنبية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . و لا يزال يتعين على صندوق التضامن الرقمي تحقيق أهدافه. وقد أنشئ هذا الصندوق في أثناء مرحلة جنيف من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات بوصفه آلية لدعم تنمية مجتمع المعلومات في البلدان النامية، وبصفة خاصة في البلدان الأفريقية . وفي هذا الشأن من الضروري اتخاذ خطوات وتدابير عاجلة لبدء تشغيل هذه الآلية من أجل الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها مختلف أصحاب المصلحة بشأن تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

خامساً - متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (إعلان ومنهاج عمل بيجين)

88 - أصبحت الوثيقة الختامية والطريق إلى المستقبل، منذ أن اعتمدها المؤتمر الإقليمي الأفريقي السابع المعني بالمرأة في تشرين الأول / أكتوبر 2004 ، جزءاً هاماً من عمل أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وعمل وكالات الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة . وما زالت اللجنة تقدم دعمها إلى دولها الأعضاء لترجمة الوثيقة الختامية إلى إستراتيجية فعالة تعتمد لرصد تنفيذ الالتزامات العالمية والإقليمية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .

89 - ومن بين الأمور التي تكتسي أهمية كبيرة في هذا المجال الأنشطة المعممة لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على اعتماد واستخدام الأدوات والوسائل اللازمة لرصد مدى التقدم المحرز في مجال تحقيق هدف المساواة بين الجنسين المدرج في مناهج العمل العالمية والإقليمية، ولإدماج المنظور الجنساني في صلب الأدوات الوطنية للتخطيط. وتشمل الأدوات الرئيسية المعتمدة لتحقيق هذه الأهداف دليل التنمية الأفريقي المرتبط بنوع الجنس، الذي أُطلق في عام 2002 ليستخدم كأداة لقياس أداء الدول الأعضاء في مجال إزالة التفاوت بين الجنسين وإشاعة الوعي السياسي بقضايا المرأة والمساعدة على تبسيط إعداد التقارير التي تتناول مختلف مسائل حقوق الإنسان من حيث صلتها بقضايا المرأة والأهداف الإنمائية للألفية والشراكة الاقتصادية الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد). ومر العمل الذي اضطلع به لإعداد هذا الدليل بعدة مراحل بالغة الأهمية ، وهو على وشك دخول مرحلة جديدة متسعة النطاق في عام 2007، إذ تنفذ مع تجارب ميدانية في أربعة بلدان إضافية (الرأس الأخضر والسنغال وغامبيا وناميبيا). وشملت مرحلة سابقة من مراحل هذا المشروع ما مجموعه 12 بلداً.

90 - وعمدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أيضاً في عام 2006، إلى زيادة أنشطة التدريب التي تنفذها دعماً لتعزيز القدرات الوطنية على استخدام وسائل الرصد ومؤشراته الرئيسية ، بما فيها منهجيات جمع البيانات المبنية بحسب نوع الجنس . وتلقت عدة دول أعضاء أيضاً العون على إعداد خطط عملها الوطنية للتسريع من خطى التقدم في مجال تنفيذ الالتزامات الواردة في الوثيقة الختامية وطريق المستقبل لبيجين + .10

سادساً - متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - برنامج العمل

91 - تم التشديد على أهمية الهجرة الدولية في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة في عام 1994، وتحظى مسألة الهجرة الدولية منذ ذلك الحين باهتمام صانعي السياسات في البلدان التي يغادرها المهاجرون والبلدان التي تستقبلهم. وهذا ما دفع بالجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تنظيم حوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية في أيلول/سبتمبر 2006.

أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

92 - أعدت أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، كمعلومات أساسية للحوار الرفيع المستوى، تقريراً إقليمياً بعنوان "الهجرة الدولية والتنمية: الآثار المترتبة على ذلك بالنسبة لأفريقيا". وبحث هذا التقرير الطبيعة المتعددة الأبعاد التي تتسم بها مسألة الهجرة وأثرها على تنمية أفريقيا. وشاركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً في عدة عمليات تشاورية إقليمية وعالمية بشأن الهجرة الدولية والتنمية، أجريت لتهيئة الدول الأعضاء على المشاركة في هذا الحوار. واشتملت هذه العمليات على ندوة دولية تناولت مسألة الهجرة الدولية والتنمية، شاركت في تنظيمها في تورينو، إيطاليا، في حزيران/يونيه 2006، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية وحكومة إيطاليا.

93 - وجمعت هذه الندوة جنباً إلى جنب ممثلين من عدة بلدان نامية وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من ضمنها بلدان أفريقية، وممثلين لمنظمات تابعة للأمم المتحدة وجمعيات المجتمع المدني، لمناقشة ما تنطوي عليه مسألة الهجرة من أبعاد فنية وسياسية، مع التركيز الخاص على تبيان السبل والوسائل اللازمة اعتماداً للأفاداة إلى الحد الأقصى من مكاسبها الإنمائية والتخفيف إلى الحد الأدنى من آثارها السلبية. وأثناء الندوة، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا جلسة عالجت مسألة الهجرة الدولية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا لتعزيز مستوى فهم مسائل الهجرة الدولية وصلتها بالتنمية.

94 - وأثناء الحوار الرفيع المستوى الذي أجري في نيويورك، شاركت اللجنة أيضاً في عدد من الفعاليات الجانبية والجلسات التي ركزت بشكل خاص على الأبعاد الإقليمية للهجرة الدولية والتنمية وعلى مدى أهمية الشراكات وبناء القدرات من أجل استغلال الهجرة الدولية لتحقيق التنمية.

95 - ومنذ الحوار الرفيع المستوى واللجنة الاقتصادية لأفريقيا تواصل العمل مع شركاء آخرين مثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظمات إقليمية أخرى مثل الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة، لمساعدة الدول الأفريقية الأعضاء على الإفاداة مما تنطوي عليه الهجرة الدولية من إمكانات لتحقيق التنمية.

سابعاً - متابعة إعلان الألفية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 فيما يتعلق " بالأهداف الإنمائية للألفية" في أفريقيا.

ألف - معلومات أساسية

96 - يتضمن هذا التقرير آخر المعلومات التي قدمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة بشأن التقدم الذي تحرزه أفريقيا في مجال تنفيذ "الأهداف الإنمائية للألفية"، وهو يعتمد على التقرير الأول الذي وُضع في عام 2005 في إطار الإعداد لمؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة، وعلى استعراض منتصف المدة للتقدم نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، كما أن مضمونه مستمد من المادة التي يوفرها جالياً تقرير أكثر اكتمالاً⁹ تشارك في إعداده مفوضية الاتحاد الأفريقي لرفعه إلى مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليو 2007. ويشكل التقرير أيضاً تكملة لورقة المواضيع التي أعدت لهذا المؤتمر.

97 - وقد أكد المجتمع الدولي من جديد خلال مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة في عام 2005، على التزامه " بالأهداف الإنمائية للألفية". ويوافق شهر أيلول/سبتمبر عام 2007 منتصف الطريق نحو الموعد المحدد لتحقيق الأهداف. وهذا تذكير واضح للبلدان الأفريقية بأن ما يزيد عن 7 سنوات بقليل قد تبقى لتحقيق جميع هذه "الأهداف". وما زالت آخر البيانات الإجمالية والمصنفة بشأن التقدم المحرز نحو تنفيذ الأهداف على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري توحى بأن أفريقيا باستثناء منطقة شمال أفريقيا، قد لا تتمكن من بلوغ جميع الأهداف، ومع ذلك فإن هنالك أيضاً تطورات إيجابية في السنوات الأخيرة تشير إلى أن التغلب على تحدي تحقيق هذه الأهداف ليس أمراً مستحيلاً إذا ما اتخذت الإجراءات الوطنية والدولية المعززة بشأن السياسات العامة في عدد من المجالات الجوهرية.

98 - بادئ ذي بدء، ثمة تطورات مشجعة بالنسبة لعنصر حاسم في هذا الصدد تتمثل في وجود التزام على نطاق عريض ومطرد ببرنامح الأهداف الإنمائية ولا سيما على أعلى مستويات صنع القرار. أظهرت طوال السنوات الثلاث الماضية التزاماً متزايداً بالأهداف الإنمائية للألفية وجعل الاتحاد الأفريقي هذه الأهداف محوراً لرؤية الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، (نيباد)، وأعرب عن التزامه بتيسير تسريع التقدم نحو الأهداف بصورة عملية عن طريق تبني موقف مشترك قدم إلى مؤتمره المعقود في عام 2005. وفي وقت لاحق عرض الاتحاد الأفريقي هذا الموقف الموحد على مجموعة الثمانية في قمة غلينيغز، وعلى المجتمع الدولي في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المعقود في عام 2005. وأعاد الاتحاد الأفريقي تأكيد التزامه، بهذه الأهداف في مؤتمر القمة الذي عقد في بانجول، غامبيا في عام 2006، ودعا أيضاً الدول الأعضاء إلى اعتماد تدابير ملموسة لزيادة التدخلات التي أثبتت فعاليتها. وأخيراً، داب وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين وكذلك وزراء القطاعات الرئيسية على وضع هذه الأهداف في صدر جداول أعمال مؤتمراتهم واجتماعاتهم، خصوصاً منذ عام 2005.

99 - وحدث تحسن أيضاً في المناخ السياسي والاقتصادي، وهذا شرط لا بد من توفره لتحقيق الأهداف. وما فتئت الديمقراطية التشاركية تترسخ، كما تآثر معظم البلدان على الإصلاحات الاقتصادية. وتم تحقيق إنجازات ملموسة في احتواء تفشي النزاعات في القارة. وانخفض عدد البلدان التي تعاني من نزاعات نشطة، انخفاضاً بصورة ملموسة من المستوى الذي كان عليه قبل عقد من الزمان. وفضلاً عن ذلك، فإلى جانب تعزيز البيئة الساملة اللازمة لتحقيق التقدم المطلوب نحو تنفيذ الأهداف، استمرت الإنجازات الكبيرة التي ما برحت تتحقق على جبهة النمو الاقتصادي منذ عام 2000. وحينما نضع أداء النمو الأخير لأفريقيا في إطار طويل المدى نجد أنه كان مثيراً للإعجاب، إذ أنه ارتفع ارتفاعاً كبيراً من مستواه الذي كان يقل قليلاً عن -3 في المائة في عام 1999 إلى 5.4 في المائة في عام 2004، و5.6 في المائة في عام 2006، ثم 5.2 في المائة في عام 2006، وأخيراً إلى نسبة متوقعة تبلغ 6 في المائة في عام 2007، وهذا الأداء القوي الذي يتم الحفاظ عليه على مدى السنوات الخمس أو الست الماضية لم تسجله البلدان المنتجة للنفط فقط، بل حققة أيضاً عدد كبير من البلدان المستوردة للنفط.

100 - وقد تجسد هذا النمو في نمو موات لنصيب الفرد من الدخل السنوي بلغ نسبة 3 في المائة في المتوسط. كما ظلت الإنجازات فيما يتعلق بالمؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي قوية أيضاً. بقيت معدلات التضخم في المتوسط دون نسبة 10 في المائة وتم احتواء أوجه العجز في الميزانية بصورة كبيرة في معظم البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أوجه العجز في الحسابات الجارية أصبح من الممكن السيطرة عليها أكثر، بينما تحسنت القدرة على تحمل أعباء الديون بصورة ملحوظة نتيجة لاستفادة عدد متزايد من البلدان من مبادرة " البلدان الفقيرة المثقلة بالديون". ومن الواضح أن ماثرة القارة في بعض الأحيان بإصلاحات في الاقتصاد الكلي خلال فترة العقد والنصف الأخيرة، بدأ يؤتي ثماره. فقد أحرز تقدم جدير بالانتباه في العديد من البلدان نحو تحقيق بعض هذه الأهداف، منها على سبيل المثال، أهداف التعليم وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والتكافؤ بين الجنسين في تولي القيادة السياسية. ومع ذلك، لا يزال العديد من البلدان خارج المسار المؤدي إلى تحقيق جميع الأهداف بحلول عام 2015.

101 - واعترافاً بالحاجة الملحة إلى تكثيف الجهود من أجل تعجيل وتيرة التقدم نحو بلوغ الأهداف، قرّر قادة العالم في القمة العالمية لعام 2005 أنه ينبغي على البلدان التي يوجد فيها فقر مدقع "اعتماد وتنفيذ استراتيجيات إنمائية وطنية شاملة لتحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف

⁹ تقييم التقدم الذي أحرزته أفريقيا نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية - 2007

الإمائية للألفية¹⁰ بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المحددة الأجل في سياق أطر التخطيط الوطني يستوجب إعداد استراتيجيات طموحة وشاملة بالقدر الكافي لمعالجة جميع المتطلبات والمجالات، تدعمها استراتيجيات تمويلية راسخة وأطر قوية للاقتصاد الكلي، ومستندة إلى استراتيجيات تنفيذ تتضمن إجراءات كفيلة بإزالة العوائق المتعلقة بالقدرات.

102- وبعد مضي عامين على ذلك التاريخ، تم تحقيق تقدم ملموس نحو صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية. ومع الزخم الأولي الناجم عن مشروع ألفية الأمم المتحدة¹¹، ولأحفاً عما قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من توسيع للشراكة بحيث تشمل الشركاء الإنمائيين، ووكالات الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤسسات بريتون وودز، شرع خمسة وثلاثون (35) بلداً أفريقياً¹² في عملية إعداد وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل وطنية مستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفية. وقد تم في جميع هذه البلدان إيجاد القدرات اللازمة، رغم اختلاف نوعيتها، لإجراء عمليات التقييم الضرورية، مع وجود تعهدات رفيعة المستوى بضمان أن تستجيب الخطط المستمدة من عمليات التقييم بالفعل لمتطلبات الأهداف الإنمائية للألفية إن المبادرات ذات الأثر السريع مثل مجانية توزيع الناموسيات ضد الملاريا، والمساعدات الغذائية المقدمة لتشجيع الالتحاق بالمدرسة إلى آخره، تلقى رواجاً منذ أبدأ إذ إنها تتيح للبلدان التي تتيهاها فرصاً لتحقيق تقدم على تنفيذ العديد من الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، توجي القرائن بأن الأداء الاقتصادي الإيجابي الذي تحقق مؤخراً لم يترتب عليه أثر ملموس على حالة الفقر والأهداف الإنمائية الأخرى للألفية. وتفسير تقديرات صدرت حديثاً بأن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ارتفعت من 45 في المائة عام 2000 إلى 47 في المائة عام 2006.

103- أما بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وصحة الأمهات، فهو أمرٌ مثير للقلق بصفة خاصة وأهمية التحسن في نتائج قضايا الجنسين كغفالة تحقيق سائر الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية مسألة تدعمها الكثير من الوثائق. ومن المعروف أن التقدم في قضايا الفقر والصحة والتعليم والبيئة يتوقف بدرجة كبيرة على مدى تحسن حياة النساء والفتيات. ففي حين أن العديد من البلدان حققت بعض التقدم نحو بلوغ الهدف الإنمائي الرسمي للألفية المتمثل في تحسين المساواة بين الجنسين في التعليم، فإن المستويات العامة لا تزال منخفضة لاسيما على مستوى التعليم العالي. وتظهر الأبعاد الأخرى المنصلة بالمساواة بين الجنسين، مثل الوصول المتكافئ إلى المرافق الصحية، وإلى الهياكل الأساسية الرئيسية (المياه والطاقة، الطرق) للحد من العبء الزمني للفقر، والمشاركة السياسية والاقتصادية للنساء والفتيات قدراً أقل من التقدم. وتظهر أوجه عدم المساواة هذه بأن التقدم نحو تحقيق أهداف الألفية في المنطقة يسير بخطى بطيئة.

باء - رصد التقدم المحرز

104- ويستعرض هذا الجزء من التقرير بعض القرائن التي تشير إلى ما أحرزته البلدان الأفريقية من تقدم نحو بلوغ "أهداف الألفية". والبيانات الخاصة بهذا التقرير صادرة عن قسم الأمم المتحدة للأحصاءات¹³ ونمة بلدان لم يتم الحصول على أية بيانات بصورة مباشرة منها، رغم احتمال وجود بيانات أحدث بكثير لديها فيما يتصل بأهداف الألفية ومؤشرات تحقيقها. ومن ثم، فربما اختلفت البيانات الواردة أدناه عن الحقائق التي تعكسها البيانات الأحدث. وتشير الخرائط المرفقة بهذا التقرير إلى تباين أداء البلدان بشأن مؤشرات مختارة¹⁴. ويوضح التحليل بصورة جلية مدى التفاوت في التقدم المحرز من بلد لبلد ومن منطقة فرعية إلى أخرى في القارة.

الهدف 1 - القضاء على الفقر المدقع والجوع

الهدف 2- القيام ما بين عام 1990 و عام 2015 بخفض نسبة المواطنين الذين يعانون من الجوع، إلى النصف.

105- يشتمل هذا الهدف على هدفين فرعيين: هدف الدخل وهدف التغذية. البيانات بشأن قياس الدخل شحيحة وغير كافية أو غير متوفرة أصلاً في عدد من البلدان. ولا تتوفر دراسات خاصة بالأسر المعيشية سوى لدى القليل من البلدان، وحتى في هذه الحالة فإن الدراسات القليلة الموجودة أقدم من أن تكون مفيدة لأي تحليل؛ أما البيانات الخاصة بالتغذية فهي كاملة على نحو أكثر. وبناء على ما تقدم فإن ما يرد أدناه يخص التقدم المحرز فيما يتعلق بالجوع.

¹⁰ البند 22 أ من قرار الجمعية العامة 60/1 لعام 2005.

¹¹ توقف مشروع الألفية للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2006.

¹² إثيوبيا، أوغندا، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، توغو، تشاد، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الرأس الأخضر، رواندا، السنغال، سيراليون، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، الكاميرون، كوت ديفوار، الكونغو برازافيل، كينيا، ليبيريا، مالي، مدغشقر، ملاوي، موزامبيق، النيجر، نيجريا.

¹³ أنظر : <http://mdgs.un.org/unsd/mdg/aspx>

¹⁴ يمكن الإطلاع على المجموعة الكاملة للخرائط، والبيانات التي تستند إليها الجداول، في الموقع الإلكتروني

<http://geoinfo.uneca.org>

106- معظم البلدان الأفريقية السنة والرابعين (وتمثل نسبة 62 في المائة من مجموع بلدان أفريقيا)، التي تتوفر بالنسبة لها البيانات (انظر الشكل 1) شهدت تحسناً في حالة الجوع خلال الفترة 1991 - 2002. وقد حققت غانا وجيبوتي وغانبون بالفعل في عام 2002 هدف الألفية القاضي بخفض عدد السكان الذين يعانون من سوء التغذية، إلى النصف. بينما تسير كل من تونس، سيشيل، ليبيا، مصر، موريتانيا والنيجر في الطريق نحو تحقيق هذا الهدف بحلول عام 2015. وازدادت نسبة أولئك الذين يعانون من سوء التغذية في 11 بلداً بما فيها بوتسوانا، بوروندي، تنزانيا، جزر القمر، سوازيلند، سيراليون، غامبيا، غينيا بيساو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليبيريا، ومدغشقر. وازدادت معدلات الجوع على وجه الخصوص في البلدان الخارجة من الصراعات مثل بوروندي، ليبيريا، غينيا بيساو وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

107- ومع ذلك، فقد أصابت بلدان أخرى خارجة من صراعات نجاحاً مقدرًا في هذا الصدد مثل أنغولا وموزامبيق الثريتان بالنفط. ولم تشهد خمسة عشر في المائة من البلدان أي تغيير يذكر فيما يتعلق بسوء التغذية، هي، على وجه التحديد، الجزائر، ليبيا، موريشيوس، المغرب، السنغال، تونس، وزمبابوي، ويرجع السبب في هذا إلى أن معظم بلدان شمال أفريقيا كانت لديها ظروف مبدئية جيدة للغاية. ومن منظور إقليمي فرعي، فقد كانت شرق أفريقيا هي الإقليم الوحيد الذي مر، في المحمل، بزيادة في حدوث سوء التغذية خلال الفترة 1991 - 2002، ومن المحتمل أن يكون هذا قد حدث نتيجة لحفاف دام لثلاث سنوات في الإقليم. ولم تتم الإشارة إلى أية بيانات عن القرن الإفريقي. وسجلت وسط أفريقيا أعلى نسبة من التحسن فيما يتعلق بسوء التغذية تليها غرب وشمال أفريقيا والجنوب الإفريقي. ويبقى الأفق إلى المزيد من البيانات الحديثة عقبه كبرى أمام رصد التقدم.

الهدف 2 - تعميم التعليم الابتدائي

الهدف الفرعي 3 - ضمان أن يتمكن الأطفال في كل مكان، ذكوراً وإناثاً، من إكمال دورة تامة من التعليم الابتدائي بحلول عام 2015 ،

108- لقد أحرزت العديد من البلدان تقدماً هاماً نحو تحقيق الهدف 2 من "الأهداف الإنمائية للألفية" وسيحقق عدد كبير من البلدان، بالمعدل الحالي، جميع المؤشرات بينما سيحقق عدد أكبر على الأقل المؤشر المتعلق بالالتحاق بالمدارس الابتدائية. بيد أن كل التأثيرات الجانبية لتعميم التعليم الابتدائي تتجلى الآن في عدم توفر أماكن كافية في المدارس الثانوية، وارتفاع معدلات التلاميذ إلى المدرسين، وتدني مستوى التعليم.

109- تحسّن كبير في صافي معدل الالتحاق بالمرحلة الابتدائية: سجلت القارة تقدماً هاماً في تعليم أطفالها خلال الفترة من 1990 إلى 2004، ولكن معدل التقدم ليس كافياً لتحقيق الهدف المتعلق بتعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015 وبصورة عامة ازداد صافي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي من 53 في المائة في عام 1990 إلى 64 في المائة في عام 2004. وهناك تفاوتات واسعة وفقاً للبلدان وبعض حالات النجاح.

110- وفي البلدان الـ 31 التي تتوفر عنها بيانات يمكن الاعتماد عليها، سجلت ثمانية بلدان بالفعل معدل تسجيل بالمرحلة الابتدائية يتجاوز 90 في المائة (بالنسبة للجنسين). وتشمل هذه المجموعة الجزائر، الرأس الأخضر، سان تومي وبرنسيبي، سيشيل، مصر، ملاوي، وموريشيوس. ولكن ستة بلدان - وهي إريتريا، مالي، إثيوبيا، بوركينافاسو، النيجر وجيبوتي - بلغ معدل التسجيل فيها أقل من 50 في المائة، وقد سجلت أكثر من 80 في المائة من هذه البلدان الـ 31 زيادة في صافي معدلات التسجيل، ومنها ثلاثة عشر سجلت زيادة تبلغ 20 في المائة أو أكثر؛ وسجلت أربعة بلدان نقصاً عبر فترة الاستعراض. وما زالت أوجه التباين في التسجيل في المدارس الابتدائية بين المناطق الريفية والحضرية كبيرة.

111- حققت الجزائر وموريشيوس بصورة تامة الهدف المتعلق بتعميم التعليم الابتدائي، حسب مؤشرات موثوق بها. وتشمل البلدان التي هي على المسار المطلوب لتلبية المؤشر المتعلق بالالتحاق بالتعليم الابتدائي للولاد والبنات على السواء، بوركينافاسو، بوروندي، تنزانيا، توغو، جيبوتي، الرأس الأخضر، غامبيا، غينيا، ليبيا، ليسوتو، مدغشقر، مصر، ملاوي وموزامبيق. ويبدو أن عدداً كبيراً من البلدان لم تلحق بالركب حتى الآن؛ ومن بينها، بوركينافاسو، بوروندي، جيبوتي والنيجر، التي كانت الظروف السائدة فيها في بادئ الأمر صعبة للغاية.

112- معدلات إتمام المرحلة الابتدائية متخلفة عن معدلات التسجيل: من بين البلدان الـ 31 التي تتوفر البيانات بشأنها يتوقف عن الدراسة الابتدائية في ثمانية منها ما يزيد عن 50 في المائة من التلاميذ في المرحلة الابتدائية قبل وصولهم الصف الخامس. ومشكلة التوقف عن التعليم خطيرة على وجه الخصوص في كوت ديفوار، تشاد، إرتريا، إثيوبيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر وجيبوتي. ويبدو أن هنالك علاقة بين تعميم التعليم الابتدائي ومعدل التوقف عن الدراسة: ففي البلدان التي حققت بالفعل هدف التعميم، يكمل أغلبية التلاميذ مرحلة التعليم الابتدائي. وأما في البلدان التي يكون فيها معدل التسجيل منخفضاً، فيتوقف أغلبية التلاميذ عن الدراسة قبل وصولهم الصف الخامس كما هو الحال في جيبوتي والنيجر وبوركينا فاسو.

113- الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب، (15 - 24 عاماً)، قد تحسن في 75 في المائة من هذه البلدان: حققت جنوب أفريقيا، زمبابوي، سيشيل، غينيا الاستوائية، موريشيوس، وتامبيا¹⁵ بالفعل الإلمام بالقراءة

والكتابة لدى الشباب بنسبة تزيد عن 90 في المائة ، فقد تحسن الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب في 75 في المائة من البلدان ومن هذه البلدان، سجلت بوروندي، توغو، السودان، غينيا، موريتانيا، ملاوي، النيجر، تحسناً في الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب بما يزيد عن 10 في المائة خلال الفترة بين عام 1990 وعام 2004. غير أن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب تناقصت في ، تنزانيا، تشاد، زامبيا، غانا، كينيا، مدغشقر، ومالي. وتشمل البلدان التي لديها مستويات منخفضة من الإلمام بالقراءة والكتابة للشباب بنسبة تقل عن 50 في المائة كلا من بنين، بوركينا فاسو، تشاد، سيراليون، غينيا، مالي والنيجر.

الهدف 3- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

الهدف الفرعي 4- إزالة التفاوتات القائمة على نوع الجنس في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وفي جميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015

114- إن منطقة الجنوب الأفريقي هي الأفضل أداءً بشأن هذا الهدف 3 من "الأهداف الإنمائية للألفية"، يليها شمال أفريقيا، وبعد ذلك شرق أفريقيا. ومن الضروري أن تبذل غرب أفريقيا (الرابعة) ووسط أفريقيا (الخامسة) جهوداً أكبر فيما يخص هذا الهدف.

115- التعليم الابتدائي: من المرجح أن تحقق معظم البلدان الأفريقية الهدف المتمثل في المساواة بين الجنسين بحلول عام 2015: فقد حققت تسعة بلدان بالفعل - وهي أوغندا، رواندا، سيشيل، غامبيا، ليبيا، ليسوتو، ملاوي، موريشيوس، وناميبيا- المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي منذ عام 2005. وفي بعض البلدان يتجاوز معدلات تسجيل البنات في المدارس تسجيل المعدلات الخاصة بالأولاد؛ ولمعالجة هذه المشكلة يبدو أن ليسوتو وناميبيا قد أدخلتا برامج استباقية لمعالجة هذا الاختلال في التوازن. وتعتبر جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وغينيا بيساو أكثر البلدان تباطؤاً في تحقيق هذا الهدف.

116- التعليم الثانوي: التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين يعتبر أبطأ فيما يتصل بالتعليم الثانوي: تم تحقيق الهدف المتعلق بالمساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي في عام 2004 في إثني عشر بلداً، وهي الجزائر، بوتسوانا، الرأس الأخضر، ليسوتو، ليبيا، ناميبيا، سان تومي وبرنسيبي، سيشيل، سيراليون، جنوب أفريقيا، سوازيلند وتونس. ومن المرجح أن تحقق سبعة عشر بلداً هذا الهدف؛ وتعتبر ستة من بين هذه البلدان قريبة تماماً من تحقيق الهدف، وهي مصر، كينيا، مدغشقر، موريشيوس، السودان وزمبابوي. ولقد توصلت كينيا وموريشيوس بالفعل إلى تحقيق الهدف في عامي 2003 و 2004 على التوالي، ولكن أداءهما تتناقص بصورة طفيفة في عام 2004. وتتوفر للبلدان الأحد عشر التالية فرصة جيدة لتحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام 2015، وهي: الكونغو، غابون، غامبيا، غانا، ملاوي، غانا، موريتانيا، المغرب، نيجيريا، رواندا، أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة. كما أن رواندا، التي حققت المساواة بين الجنسين في عام 1999 مع مؤشر 1، قد تراجعت منذ ذلك الوقت.

117- وفيما يخص التعليم الجامعي فإن الصورة قاتمة: وما زال توفير البيانات المصنفة حسب نوع الجنس حول التعليم الجامعي يشكل تحدياً حيث تتعذر تلك البيانات بالنسبة للعديد من البلدان. وعلى الرغم من ذلك فإن البيانات المتوفرة تشير إلى أن تسعة بلدان، وهي الجزائر، الرأس الأخضر، ليسوتو، ليبيا، موريشيوس، ناميبيا، جنوب أفريقيا، سوازيلند وتونس، قد حققت الهدف المتعلق بالمساواة بين الجنسين في التعليم الجامعي. كما أن مدغشقر والسودان قريبان من الوفاء بهذا المؤشر، ومن المرجح أن تحقق ثلاثة بلدان إضافية هي بوتسوانا، جيبوتي والمغرب، المساواة بين الجنسين في التعليم الجامعي بحلول عام 2015. ومن غير المرجح أن تحقق جميع البلدان الأخرى الهدف بحلول عام 2015.

118- معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة للفئة العمرية 15 - 24 سنة: الإتحادات فيها تبعث على التقاؤل: من بين البلدان الثلاثين التي تتوفر بشأنها البيانات، فإن 24 إما حققت بالفعل المساواة بين الجنسين في مجال الإلمام بالقراءة والكتابة، وإما تتوفر لديها الإمكانية للقيام بذلك بحلول عام 2015. فالبلدان التي وصلت بالفعل إلى الهدف المتعلق بالمساواة بين الجنسين في مجال الإلمام بالقراءة والكتابة لفئة السن 15 - 24 بحلول عام 2004، هي: بوتسوانا، غينيا الاستوائية، كينيا، موريشيوس، ناميبيا، سيشيل، جنوب أفريقيا وسوازيلند وهناك بلدان قليلة أخرى قريبة من تحقيق هذا الهدف وهي الجزائر، بوروندي، مدغشقر، رواندا، تونس، تنزانيا، وزامبيا كما أن هناك سبعة بلدان من المرجح أن تبلغ هذا الهدف بحلول عام 2015 وهي: جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، غانا، مالي، موريتانيا، السودان وأوغندا. ومن غير المحتمل أن تحقق هذا الهدف جميع البلدان الأخرى التي تتوفر بشأنها البيانات.

119- وما زال تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية منخفضاً ولكن التقدم يجري على قدم وساق: من بين البلدان الـ 32 التي تتوفر بشأنها البيانات لعامي 1990 و 2005، قامت البلدان الـ 12 التالية بأكثر من مضاعفة النسبة المئوية للمقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمانات الوطنية: الجزائر، بنين، بوتسوانا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كينيا، موزامبيق، ناميبيا، النيجر، رواندا، سوازيلند، جنوب أفريقيا وتونس. وقد أحرزت ثمانية بلدان أخرى تقدماً كبيراً للغاية وهي: أوغندا، زامبيا، سيشيل، السنغال، ملاوي، غامبيا، غينيا الاستوائية، كوت ديفوار، توغو ومدغشقر وأنغولا. وقد حققت أعلى أداء كل من رواندا بنسبة 48.8 في المائة فوصلت بذلك تقريباً إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وموزامبيق بنسبة 34.8 في المائة، وجنوب أفريقيا بنسبة 32.8 في المائة، وسيشيل بنسبة 29.4 في المائة من النساء البرلمانيات. كما سجلت

تسعة عشر بلداً أدنى مستويات من المقاعد البرلمانية النسائية (أقل من 10 في المائة) في عام 2005 وقد اتسعت أوجه التفاوت بين الجنسين في التمثيل في البرلمانات الوطنية في عشرة بلدان. وانتخبت ليبيريا أول امرأة على الإطلاق كرئيسة دولة في أفريقيا، ويتم بصورة متزايدة تعيين النساء لرئاسة وزارات هامة. وتحتل إمرأتان منصب نائب رئيس الجمهورية في غامبيا وزمبابوي؛ وفي جنوب أفريقيا تتولى امرأة منصب نائب رئيس الجمهورية كما أن رئيس الوزراء ووزير الخارجية في موزامبيق من النساء، وفي الرأس الأخضر تشغل النساء مناصب وزيرة رئاسة مجلس الوزراء، والإصلاح الحكومي والدفاع الوطني، وفي كل من نيجيريا وليبيريا تنقلد المرأة منصب وزيرة المالية، وفي نيجيريا والنيجر تتولى المرأة أيضاً منصب وزيرة الخارجية.

120- تبقى حصة المرأة في التوظيف مقابل الأجر في القطاع غير الحكومي منخفضة: يقاس التمكين الاقتصادي للمرأة عن طريق حصتها في التوظيف مقابل الأجر في القطاع غير الزراعي. ولم يصل أي بلد من البلدان التي تتوفر بشأنها بيانات حديثة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في التوظيف مقابل الأجر (50 المائة). وأفضل المناطق أداءً هي الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا، يليهما وسط أفريقيا الذي أحرز تقدماً كبيراً للغاية فيما بين عامي 1990 و 2004. وفي المقابل عانى غرب وشمال أفريقيا من انتكاسات أحدثت تغييرات سلبية.

" الأهداف الإنمائية للألفية " المتصلة بالصحة

الهدف 4- خفض معدل وفيات الأطفال
الهدف الفرعي 5- خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلثين بين عامي 1990 و 2015
الهدف 5- تحسين الصحة النفاسية
الهدف الفرعي 6- خفض معدلات الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع بين عامي 1990 و 2015
الهدف 6- مكافحة فيروس نقص المناعة البشري /الإيدز، والملاريا غيرهما من الأمراض
الهدف الفرعي 7- وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز بحلول عام 2015 والبدء في عكس مساره
الهدف 8- وقف الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 والبدء في عكس مسارها

121- خلال الفترة قيد الاستعراض سُجل تقدم محدود في مجال تنفيذ الأهداف الإنمائية للصحة. ومعظم البلدان، وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بعيدة إلى حد كبير عن تحقيقها. بيد أن البيانات المصنفة حسب البلدان أو المناطق دون الإقليمية تكشف عن بعض التقدم حسب البلد والمنطقة ولكن المعدل الإجمالي للتقدم غير كاف لتمكين المنطقة ككل من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة.

122- كان لشمال أفريقيا وضع أولي جيد للغاية بشأن معدل وفيات الأطفال والأمهات، فهي بالتالي على المسار المؤدي إلى تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة. وقد أحرز 21 بلداً من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تقدماً ذا شأن في مجال خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (تحسن ما بين نسبة 10 - 30 في المائة أو يزيد)، وأن كان ذلك انطلاقاً من مستوى أولي عالٍ. عن هذا التقدم الذي أحرز لا يزال غير كافٍ لسلك درب تنفيذ الهدف المحدد. فمعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في 6 من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لم ينخفض إلا بنسبة تتراوح بين صفر و 10 في المائة، وارتفع في 11 بلداً آخر. وظل معدل وفيات الأمهات على وجه العموم عالياً للغاية في جميع المناطق دون الإقليمية ما عدا شمال أفريقيا، على الرغم من أن البيانات بشأن هذا الهدف ضئيلة للغاية في المنطقة برمتها. غير أن 10 من البلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي انطلقت من معدل أولي عالٍ لوفيات الأمهات في عام 1990، قد حققت تقدماً ملحوظاً بحلول عام 2000، ولكنها لا تزال بعيدة عن المسار. ولقد هبط معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشري في 18 من البلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ولكنه ارتفع في 8 بلدان أخرى. ويستمر الجنوب الأفريقي في الاحتفاظ بأعلى معدل من معدلات انتشار الفيروس. وتعاني غرب أفريقيا من أعلى معدلات الإصابة بالملا ريبا والوفيات الناجمة عنها. وازدادت حالات مرض السل ومعدلات الوفيات منه في جميع المناطق دون الإقليمية ما عدا شمال أفريقيا. كما ازدادت نسبة علاج داء السل عن طريق استراتيجيات العلاج القصير الدورة الخاضع للإشراف المباشر من 36 في المائة في عام 1990 إلى 47 في المائة في عام 2004.

الهدف 7- كفاءة الاستدامة البيئية

الهدف الفرعي 9- إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتلافي انحسار فقدان الموارد البيئية

الهدف الفرعي 10- تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية، إلى النصف بحلول عام 2015

الهدف الفرعي 11- تحقيق تحسين كبير لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة عام 2020

123- تعتبر المنطقة بأسرها متخلفة في مجال تنفيذ هذا الهدف الإنمائي للألفية، ولكن البيانات المصنفة حسب البلدان تظهر تحسناً و/ أو انتكاسات على مستوى البلدان.

124- لقد تقلصت الأراضي التي تغطيها الغابات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 9 في المائة خلال الفترة بين عامي 1990 و 2005. وقد عانى غرب أفريقيا من أعلى معدل من معدلات إزالة الأحراج. غير أن أربعة بلدان أفريقية زادت مساحة الغابات فيها بما يزيد عن 25 في المائة، واحتفظت بلدان من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة مئوية عالية (85 في المائة) من مساحة البلاد المغطاة بالغابات. وزادت جميع المناطق دون الإقليمية في القارة في مساحة مناطقها المحمية ذات التنوع الإحيائي؛ ولكن ما يزيد على 20 من البلدان لم تزد المناطق المحمية ذات التنوع الإحيائي. كما أن فعالية أطاقة لم تتحسن بصورة كبيرة. وعلى الرغم من أن أفريقيا تكاد لا تسهم في انبعاثات غازات الدفيئة، فإن تأثير التغيير المناخي فيها تأثير بالغ. وقد خفضت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد خلال الفترة قيد الاستعراض؛ وخفض 11 بلداً من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هذه الانبعاثات بنسبة 25 في المائة، بينما ارتفعت النسبة في 13 بلداً من البلدان الأفريقية بنسبة 50 في المائة. ولم يطرأ أي تغيير على حياة سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولكن سجل بعض التقدم في شمال أفريقيا. وارتفعت خلال الفترة قيد الاستعراض نسبة المواطنين الذين أصبحت لديهم إمكانية الحصول على إمدادات المياه المحسنة من 49 إلى 56 في المائة. ونظراً لأن بلدان شمال أفريقيا انطلقت من معدل أولي عالٍ في مجال توفير هذه الإمدادات فهي في طريقها إلى توفيرها للجميع.

125- لدى غرب أفريقيا أقل تغطية من مياه الشرب المحسنة والمرافق الصحية. وفي نيجيريا هناك نسبة 48 في المائة فقط من السكان لديهم إمكانية الحصول على مياه الشرب المحسنة، وفي النيجر، لا تتعدى نسبتهم 46 في المائة. والفجوة بين الريف والحضر فيما يتعلق بالمياه النظيفة كبيرة. ولكن قامت وسط أفريقيا بتحسين سبل الحصول على المياه النظيفة في المناطق الريفية لتشمل ما يزيد على 70 في المائة من السكان انطلاقاً من نسبة منخفضة قدرها 27 في المائة. لقد زاد 15 بلداً إمكانية الحصول على المياه المحسنة في المناطق الريفية بنسبة 25 في المائة ولكن إمكانيات الحصول هذه تناقصت بما يزيد على 10 في المائة في 6 بلدان. ويبقى التقدم فيما يتعلق بالتغطية في مجال المرافق الصحية غير كافٍ. وشهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى زيادة متواضعة في التغطية في مجال المرافق الصحية أي من نسبة 32 في المائة في عام 1990 إلى نسبة 37 في المائة. وعلى الصعيد دون الإقليمي، أحرزت جميع المناطق دون الإقليمية تقدماً إيجابياً في مجال تحسين إمكانيات الإفادة من المرافق الصحية في المناطق الريفية والحضرية عدا منطقتي الجنوب الأفريقي ووسط أفريقيا اللتين عانتا انخفاضاً في إمكانيات الحصول المحسنة على المرافق الصحية في المناطق الحضرية فيهما. ولدى شمال أفريقيا أعلى تغطية في مجال المرافق الصحية في كل من المناطق

الحضرية والريفية يليها الجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا. ولا تزال التغطية في مجال المرافق الصحية في وسط وشرق أفريقيا منخفضة للغاية، وما يزيد عن نصف السكان في هذه الأقاليم يفتقرون إلى المرافق الصحية.

126- ولدى المناطق الحضرية إمدادات أفضل من المياه ، وقد تسبب ذلك بتوسيع الفجوة في توفر المرافق الصحية بين الريف والحضر. وأشد أوجه التباين حدة في هذا المجال موجودة في بوركينا فاسو وليبيريا والنيجر كما أن أوجه التباين بين الحضر والريف كبيرة في إثيوبيا (81 في المائة في الحضر و11 في المائة في الريف)، ولكن ناميبيا وملاوي قد تجاوزتا أهدافهما لعام 2015.

127- إن فقدان الأصول البيئية في أفريقيا على وجه العموم، وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بصفة خاصة ، مرتبط ارتباطاً شديداً بالفقر . واستخدام الطاقة الأحفورية (الحطب) باعتبارها الوقود الرخيص الوحيد المتاح يتسبب بتدهور البيئة، وفي أخطار صحية بفعل ازدياد التلوث في الأماكن المغلقة وبالإضافة إلى ذلك، فإن الانشغال في جلب حطب الوقود يتسبب في إهدار الكثير من وقت الأسر المعيشية ولأسيما النساء والفتيات . وما زالت إمكانات الحصول على المياه والمرافق الصحية المحسنة ، بصفة خاصة في المناطق الريفية ، تمثل تحدياً. ويخلف هذا الأمر أثراً يزيد الأمراض المحمولة بالمياه تفاقماً ، ويؤدي إلى تدهور الحالة الصحية.

جيم- العوائق التي تحول دون تسريع خطى التقدم

128- لا يزال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يشكل تحدياً كبيراً على صعيد السياسات العامة وعلى صعيد التنفيذ في أفريقيا. وتناقش " ورقة المواضيع " المعدة لهذا المؤتمر عدداً من هذه التحديات من حيث صلتها بتعجيل النمو والتنمية بغية تحقيق أهداف الألفية . والتحدي الرئيسي هو رصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف وتتبعه . وأضح التحديات تتعلق بالهدف الفرعي 1 في الهدف 1 - الخفض إلي النصف نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، وذلك بحلول عام 2015. إن تقييم التقدم باستخدام مقياس الدخل أمر صعب بسبب الافتقار إلى استقصاءات الأسر المعيشية. وهذه الاستقصاءات باهظة التكلفة ولكن ضعف القدرات الإحصائية في الدول الأعضاء يزيد من هذه الصعوبة. وتعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا و"أصدقاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا" بصورة دؤوبة لعلاج هذا القصور. وسيكون مقياس النجاح في هذه النقطة هو عدد البلدان الأفريقية التي تجري تعداداً سكانياً في جولة عام 2010 لتعداد السكان والمساكن. ومعالجة البعد المتعلق بشؤون الجنسين والشامل لعدة قطاعات في جميع "الأهداف الإنمائية للألفية تبقى تحدياً إذ أن الاهتمام بالمساواة بين الجنسين لا يتجلى في السياسات القطاعية، كما أن هناك غياباً تاماً لأنظمة الرصد الفعالة المستندة إلى المساواة بين الجنسين والمصنفة حسب نوع الجنس .

129- ولين يكون من السهل المحافظة على التقدم المحرز وتفاذي التذبذب في الأداء. وتشير البيانات الإحصائية إلى أن بعض البلدان التي حققت نجاحاً سريعاً بالنسبة لبعض المؤشرات بدأت تعاني من إنكاسات. وعليه فعند رفع مستوى الاستثمار في القطاع العام ينبغي إدراك المخاطر الفعلية التي تنطوي عليها هذه الإنكاسات. والتمويل يشكل عقبة رئيسية أمام رفع مستوى الاستثمار، كما أن الاعتمادات المخصصة للقطاعات الاجتماعية الهامة لا زالت متدنية .

130- وما زال الضعف هو السمة المميزة لقدرات البلدان الأفريقية في مجال تصميم وتنفيذ السياسات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق أهداف الألفية. والضعف نوعان: ضعف للقدرات البشرية في ما يتصل بإدارة المؤسسات القائمة، وضعف هذه المؤسسات نفسها. والمؤسسات قد تكون ضعيفة لضعف القدرات البشرية، أو لضعف الأدوات التي تقوم اعوجاجها أو الأطر التنظيمية العامة أو بسبب ردود أفعال مجموعات الضغط أو لتدني مستوى الحكم والإدارة بصفة عامة. وهناك حاجة لمعالجة هذه العوائق معالجة كاملة.

131- وأخيراً، فإن العديد من الأهداف يتصف بالضعف والغموض. خذ، على سبيل المثال، هدف التعليم (الهدف الإنمائي 2). يتمثل هذا الهدف في كفاءة إكمال جميع الأطفال مرحلة التعليم الابتدائي. والتركيز هنا منصب على زيادة معدلات الالتحاق بدون ذكر أي شيء عن نوعية التعليم. بيد أن زيادة عدد الملتحقين تترتب عليها تبعات بالنسبة إلى نوعية التعليم ومعدلات الإكمال لدى التلاميذ وإلى توزيع الموارد الشحيحة على المراحل الثلاث الابتدائية والثانوية والجامعية. وانخفضت معدلات الإكمال انخفاضاً ملموساً في بعض البلدان التي أدخل فيها نظام التغذية المدرسية المجانية، كما حدث انخفاض أيضاً في النوعية بسبب ارتفاع نسبة التلاميذ إلى المعلمين. إضافة إلى ذلك، نظراً لعدم كفاية التركيز على التعليم الثانوي والجامعي، فقد بدأ يحدث " انتفاخ " في بعض البلدان حيث أن زيادة عدد الطلاب في المرحلتين الثانوية والجامعية لم تواكب زيادة عدد التلاميذ التي حدثت في المرحلة الابتدائية.

دال - الاستنتاجات والتوصيات

132- يسير العالم في الطريق المؤدي إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أن أفريقيا لا تحذو نفس الحذو. والإن ونحن قد بلغنا منتصف الطريق بالنسبة لتنفيذ برنامج الألفية فهناك دروس قيمة تعلمناها فنحن نعلم الآن أن النمو الاقتصادي لا يكفي وحده لبلوغ هذه الأهداف فلا بد أيضاً من انتهاج سياسات تكاملية من قبيل التحولات الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل وتوفير الهياكل الأساسية والمتافع العامة الإقليمية المساعدة. وأصبح معروفاً الآن أيضاً إن أي جهود لتعزيز عدد من التدخلات سوف تتطلب في أن معاً تعبئة موارد إضافية محلية وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي أن يسطع القطاع الخاص بدور أيضاً في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بتسديد الضرائب المفروضة عليه بانتظام وفي الوقت المحدد لها، وتعزيز تقديم التعليم والخدمات الصحية الأساسية.

133- وأخيراً، من المعروف أن القيادة السياسية والالتزام السياسي ضروريان لضمان النجاح. والمؤمل أن يساعد هذا التقرير على استمرار التزام القيادة في أفريقيا ببلوغ الأهداف الإنمائية. والقضية الأساسية بالنسبة لمعظم البلدان الأفريقية هي كيف يمكنها أن تصبح بلداناً "رفيعة الأداء" في مجال تحقيق أهداف الألفية. ويرد في الجدول 1 أدناه عدد من التوصيات مصنفة وفقاً لأهداف الألفية المراد بلوغها. ومما لا شك فيه أن بلوغ الأهداف يقتضي موارد إضافية من الميزانيات الوطنية والمساعدة الإنمائية الرسمية. ويوفر توافق آراء مونتيري إطاراً مفيداً لتعزيز حشد الموارد وتوسيع حرية الحركة المالية بغية تعزيز التدخلات لبلوغ أهداف الألفية. فالتعزيز هو مرتبط الفرس. ويوجز المرفق 1 التوصيات الخاصة بما ينبغي اتخاذه من إجراءات بالنسبة لكل هدف على حدة.

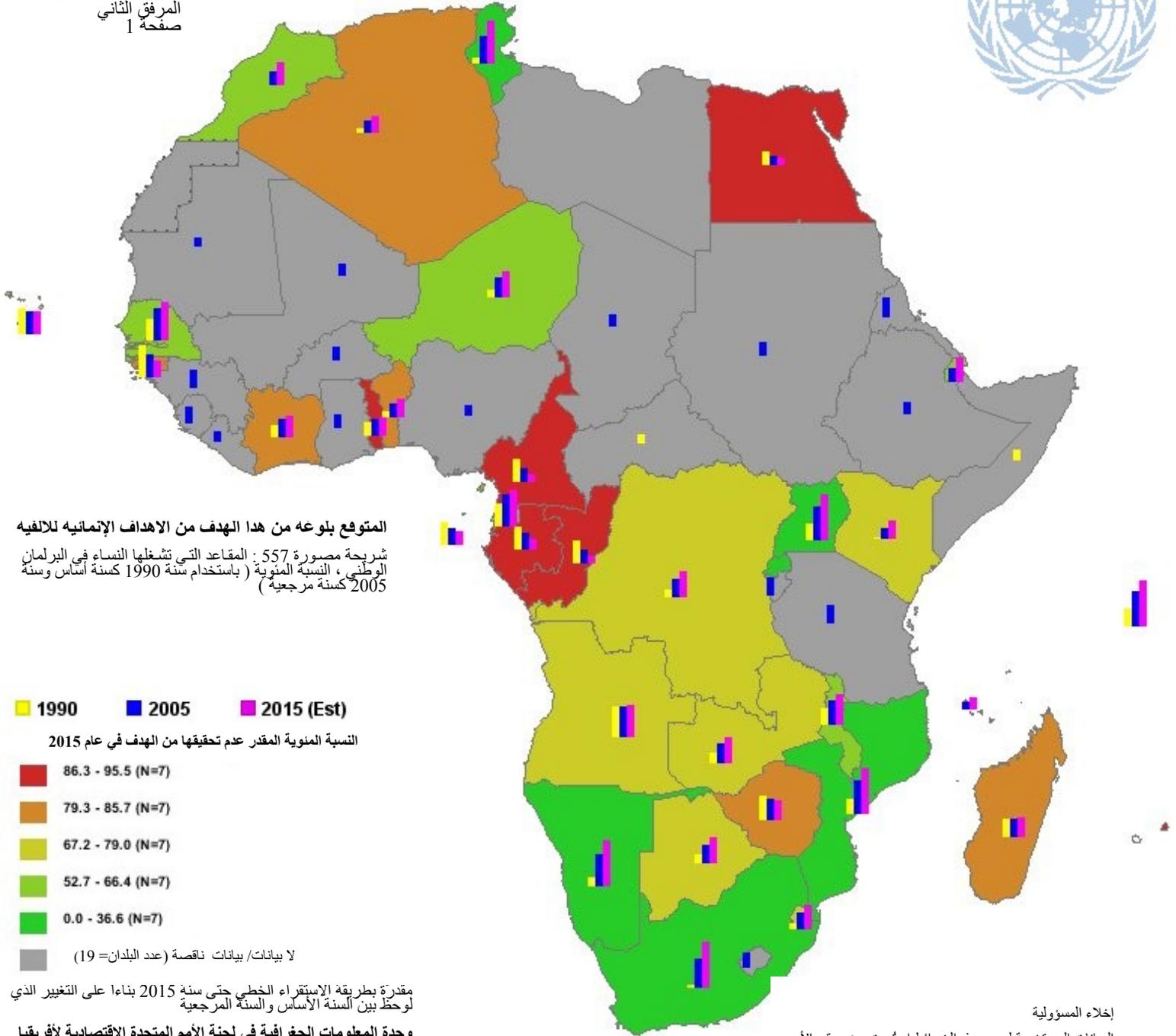
134- وخلال الفترة قيد الاستعراض، عززت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أنشطتها لتقديم دعم فاعل للبلدان الأفريقية في سعيها لتحقيق أهداف الألفية ورفع مستوى دعمها المقدم للدول الأعضاء. وفي إطار عملية تصحيح مسارها، أنشأت اللجنة في آب / أغسطس 2006، داخل المركز الأفريقي لقضايا الجنسين والتنمية الاجتماعية، قسماً جديداً هو قسم الأهداف الإنمائية للألفية وتحليل معلومات الفقر، ليكون بمثابة المسؤول عن تنسيق عمل اللجنة في هذا المجال. وأجرت اللجنة مراجعة معرفية تهدف إلى تقييم مدى عمق واتساع معرفة المهتمين بورقات استراتيجية الحد من الفقر بمسألة الحد من الفقر بغرض مساعدتهم في سد الثغرات المعرفية على نحو أفضل. ونظمت، في إطار البرنامج المعزز لتبادل شبكات المعرفة، أربع طاولات مستديرة الكترونية تناولت مختلف الأدوات الخاصة بورقات استراتيجية الحد من الفقر / الأهداف الإنمائية للألفية. وشكلت جماعة من المهتمين بورقات استراتيجية الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية، استحدثت أداة لتبيان هذه الأهداف بشكل واضح، بغرض المساهمة في تتبع التقدم المحرز على صعيد تحقيق ورصد الأهداف الفرعية. وقام الفريق الدراسي الأفريقي المعني بورقات استراتيجية الحد من الفقر والأهداف الإنمائية بتيسير بناء واكتساب القدرات فيما بين الدول الأعضاء. وعلى الصعيد القطري، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً خدمات استشارية إلى إثيوبيا وغانا وليبيريا لمساعدة صانعي السياسات على وضع وتنفيذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر تستند إلى أهداف الألفية.

المرفق 1 - التوصيات المحددة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة لكل هدف على حدة

مجموعة الإجراءات الموصى بتنفيذها لتسريع خطى التقدم	الهدف
<ul style="list-style-type: none"> ● تعميم أنظمة الري وتطويرها؛ ● تقديم الدعم المالي لتوفير المدخلات الأخرى مثل الأسمدة والمعلومات المتعلقة بالأحوال الجوية؛ ● زيادة الأموال المخصصة لتنمية الزراعة؛ ● إدماج وسائل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية و الإيدز والتخفيف من آثارهما في الجهود التي تبذل لزيادة الإنتاج الزراعي وتقديم الإغاثات الغذائية؛ ● تحسين هياكل التسويق والنقل الأساسية لتحقيق تكامل أسواق الأغذية؛ ● تحسين سياسات الأمن الغذائي التي تشمل زيادة الاحتياطي الاستراتيجي الوطني من الحبوب ومعالجة مشاكل حيازة الأراضي وتوزيعها؛ ● اعتماد التقنيات التي ترفع الإنتاج الزراعي وتعزز القدرات وتبنيها؛ ● التخفيف من تدهور البيئة وعلاج آثاره والتقليص إلى الحد الأدنى من تبعات الاحترار العالمي؛ ● تحسين الإحصاءات المتعلقة بالزراعة والأغذية؛ □ الإقرار بأن أكثر الوسائل فعالية لتحقيق هذا الهدف هو الالتزام إما بإطار ورقة استراتيجية للحد من الفقر تتمحور حول الأهداف الإنمائية للألفية وتتولى زمامها البلدان نفسها، أو بإطار خطة إنمائية وطنية تتمحور حول الأهداف الإنمائية للألفية. 	<p>الهدف 1- القضاء على الفقر المدقع والجوع</p> <p>الهدف الفرعي الخاضع للتقييم</p> <p>الهدف الفرعي 2 - خفض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي 1990 و 2015</p>
<p>لا ينبغي أن ترمي التدخلات إلى رفع معدلات التسجيل بالمدارس فحسب، بل أيضاً إلى رفع معدلات إكمال المرحلة الابتدائية.</p> <ul style="list-style-type: none"> ● الكشف عن الأسباب الكامنة وراء ارتفاع معدلات التسرب من المدرسة وتصميم عمليات التدخل التي ترمي إلى تشجيع الأطفال على متابعة دراستهم؛ علماً بأن إلغاء الرسوم المدرسية وتوفير وسائل النقل المجانية إلى المدرسة (الاسيما في المناطق الحضرية) وبرامج التغذية في المدارس و تخصيص مراحض منفصلة للإناث، أمور أثبتت نجاحها في عدة بلدان أفريقية؛ ● تدريب المزيد من المدرسين لضمان توفير التعليم الجيد عبر خفض التفاوت بين نسبة المدرسين إلى التلاميذ؛ <ul style="list-style-type: none"> ● يلزم تنفيذ برامج تستهدف بصفة خاصة الأطفال المستبعدين اجتماعياً، مثل يتامى الإيدز، بغية رفع معدلات التسجيل والإكمال؛ ● زيادة عدد المدارس المتوافرة في المناطق النائية أو تحسين وسائل النقل لرفع معدلات الالتحاق بالمدارس في المناطق الريفية؛ ● زيادة فرص الالتحاق بمرحلتي التعليم الثانوي والعالي وتحسين نوعيتهما عبر زيادة الاستثمارات ومؤسسات التعليم الخاصة؛ ● استخدام أسلوب التعلم من الأقران، خاصة في البلدان المتخلفة عن الركب؛ وهي بلدان انطلقت في معظمها من أوضاع أولية رديئة أو خرجت لتوها من الصراع؛ ● تحسين الإحصاءات المتعلقة بالتعليم؛ □ الإقرار بأن أكثر الوسائل فعالية لتحقيق هذا الهدف هو الالتزام إما بإطار ورقة استراتيجية للحد من الفقر تتمحور حول الأهداف الإنمائية للألفية وتتولى زمامها البلدان نفسها، أو بإطار خطة إنمائية وطنية تتمحور حول الأهداف الإنمائية للألفية. 	<p>الهدف 2 - تعميم التعليم الابتدائي</p> <p>الهدف الفرعي الخاضع للتقييم</p> <p>الهدف الفرعي 3 - كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، و بحلول عام 2015، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● ينبغي أن تتخذ شمال أفريقيا التدابير اللازمة لرفع نسبة تمثيل النساء في البرلمان، فضلاً عن تحسين 	<p>الهدف 3 - تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة</p>

مجموعة الإجراءات الموصى بتنفيذها لتسريع خطى التقدم	الهدف
<p>التكافؤ بين الجنسين في الفئة العمرية 15-24 عاماً من حيث الإلمام بالقراءة والكتابة، وتعزيز نصيب النساء من فرص العمل المأجور في القطاع غير الزراعي؛</p> <ul style="list-style-type: none"> • ينبغي أن تكثف شرق وغرب ووسط أفريقيا جهودها لتحقيق تقدم على صعيد جميع المؤشرات السنّة ذات الصلة بالمرأة؛ • زيادة الأنشطة التي ثبت أنها تؤدي إلى رفع معدل الإناث المسجلات في المدرسة والبقاء فيها، مثل فتح مدارس غير مختلطة، وتخصيص مرافق منفصلة للفتيات في المدارس المختلطة، وتقديم منح دراسية خاصة إلى الإناث، وغير ذلك من الأنشطة وينبغي للحكومات، حيثما يقل معدل تسجيل الذكور في المدرسة عن معدل الفتيات، أن تزيد أنشطتها مثل توفير منح دراسية وبرامج تغذية مجانية في المدارس؛ • ينبغي للبلدان وضع حد للتمييز الاجتماعي بين الذكور والإناث من حيث الالتحاق بالمدرسة والقضاء على المواقف السلبية إزاء تعلم الإناث؛ • في ما يتعلق بتمثيل النساء في البرلمان، ينبغي لجميع البلدان تعزيز فرص النساء للمشاركة في العملية الانتخابية وينبغي بذل جهود خاصة لتشجيع النساء على الترشح للمناصب التي تشغل بالانتخاب وعلى الفوز في الانتخابات؛ □ بالنسبة لتباين أجور الجنسين في العمل، ينبغي للدول الأعضاء التشجيع على المساواة بين الجنسين في مجال التوظيف، وذلك عبر التمييز الإيجابي لدى توظيف الموظفين المدنيين؛ 	<p>الهدف الفرعي الخاضع للتقييم</p> <p>الهدف الفرعي 4 - إزالة التفاوت بين الجنسين في مرحلتى التعليم الابتدائي والثانوي ، ويفضل ان يكون ذلك بحلول عام 2005 ، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015</p>
<p>مجموعة التوصيات المقترحة لتسريع التقدم</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحفيز القطاع الخاص على توظيف المزيد من النساء؛ • العمل على كفاية مساواة النساء بالرجال من حيث فرص التدريب العالي الجودة؛ • اتخاذ التدابير التي تسمح للمرأة بالجمع بين دورها الإنجابي وعملها المأجور؛ • الإقرار بأن أكثر الوسائل فعالية لتحقيق هذا الهدف هي الالتزام إما بإطار ورقة استراتيجية للحد من الفقر يكون محوراً الأهداف الإنمائية للألفية وتتولى زمامها البلدان نفسها، وأما بإطار خطة إنمائية وطنية يكون محوراً حول الأهداف الإنمائية للألفية. 	<p>الهدف</p>
<ul style="list-style-type: none"> • رفع الاعتمادات المخصصة في الميزانية إلى نسبة 15 في المائة من مجموع النفقات على النحو المعتمد في إعلان أوجا المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية و الإيدز والسل والملاريا؛ • زيادة الأنشطة التي أثبتت فعاليتها مثل التحصين التجاني وتوفير الناموسيات وخدمات الرعاية قبل الولادة والتوعية بالنظافة الصحية وأهمية مرافق الصرف الصحي؛ • تعزيز حشد الموارد المحلية، بما في ذلك توفير الجهات غير الحكومية لخدمات الرعاية؛ • سن تشريعات تجيز منح حوافز ضريبية خاصة يمكن استخدامها لتشجيع القطاع الخاص على تقديم المساعدات الضرورية في مجال الصحة العامة مثل عمليات التحصين؛ • اصلاح أنظمة الرعاية الصحية وتحسينها وتعزيزها، بما يشمل تحسين الهياكل الأساسية للرعاية الصحية؛ • مواءمة وتنسيق البرامج الرأسية العديدة التي تُنفذ في مجال الصحة ورفع مستوى تنسيقها لخفض تكاليف المعاملات؛ • تعزيز السمات الإدارية والقيادية البارزة التي تضمن اعتماد نهج متعدد القطاعات في مجال توفير الرعاية الصحية، مع العمل على إزالة الحواجز الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الأوسع نطاقاً؛ • تحسين قدرة القوة العاملة في مجال الرعاية الصحية والاحتفاظ بها، ومعالجة مشكلة هجرة الأدمغة على نحو عاجل؛ • تحسين الإحصاءات المتعلقة بالصحة؛ □ الإقرار بأن أكثر الوسائل فعالية لتحقيق هذا الهدف هو الالتزام إما بإطار ورقة استراتيجية للحد من الفقر يكون محوراً الأهداف الإنمائية للألفية وتتولى زمامها البلدان نفسها وإما بإطار خطة إنمائية وطنية يكون محوراً حول الأهداف الإنمائية للألفية. 	<p>الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة</p> <p>الهدف 4- تخفيض معدلات وفيات الأطفال</p> <p>الهدف 5 - تحسين صحة الأم</p> <p>الهدف 6- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض</p> <p>الأهداف الفرعية المقيّمة</p> <p>الهدف الفرعي 5- تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين بين عامي 1990 و 2015؛</p> <p>الهدف الفرعي 6- تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع، بين عامي 1990 و 2015؛</p> <p>الهدف الفرعي 7- وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بحلول عام 2015؛</p>

مجموعة الإجراءات الموصى بتنفيذها لتسريع خطى التقدم	الهدف
<ul style="list-style-type: none"> ● رفع الاعتمادات المخصصة في الميزانية للمياه والمرافق الصحية؛ ● زيادة الأنشطة السريعة الأثر التي أثبتت فعاليتها - مثل توفير مضخات المياه العامة؛ ● توفير مصادر طاقة بديلة ومنخفضة التكلفة مثل الكيروسين والفحم المضغوط للحد من إزالة الغابات ووقف زحف الصحراء؛ ● التوعية بمسائل الصحة العامة لتحسين مستوى المرافق الصحية؛ ● تشجيع الأمن المائي عبر منح الحوافز؛ ● معالجة مواطن الضعف السياسية العامة والمؤسسية، التي تعاني منها على سبيل المثال، الوكالات المسؤولة عن تنظيم المرافق العامة، التي لا بد من تزويدها بالمعارف الفنية؛ ● تحسين الإحصاءات في هذا المجال؛ ● الإقرار بأن أكثر الوسائل فعالية لتحقيق هذا الهدف هو الالتزام إما بإطار ورقة استراتيجية للحد من الفقر يكون محورها الأهداف الإنمائية للألفية وتتولى زمامها البلدان نفسها، وإما بإطار خطة إنمائية وطنية يكون محورها الأهداف الإنمائية للألفية. 	<p>الهدف 7 - كفاءة الاستدامة البيئية</p> <p>الهدفان الفرعيان المقيمان</p> <p>الهدف الفرعي 9- ادماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية ووقف فقدان الموارد البيئية</p> <p>الهدف الفرعي 10- تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف، بحلول عام 2015</p>



المتوقع بلوغه من هذا الهدف من الاهداف الإنمائية للالفية
شريحة مصورة 557 : المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان
الوطني ، النسبة المئوية (باستخدام سنة 1990 كسنة أساس وسنة
2005 كسنة مرجعية)

- 1990 2005 2015 (Est)
- النسبة المئوية المقدر عدم تحقيقها من الهدف في عام 2015
- 86.3 - 95.5 (N=7)
 - 79.3 - 85.7 (N=7)
 - 67.2 - 79.0 (N=7)
 - 52.7 - 66.4 (N=7)
 - 0.0 - 36.6 (N=7)
- لا بيانات/ بيانات ناقصة (عدد البلدان=19)

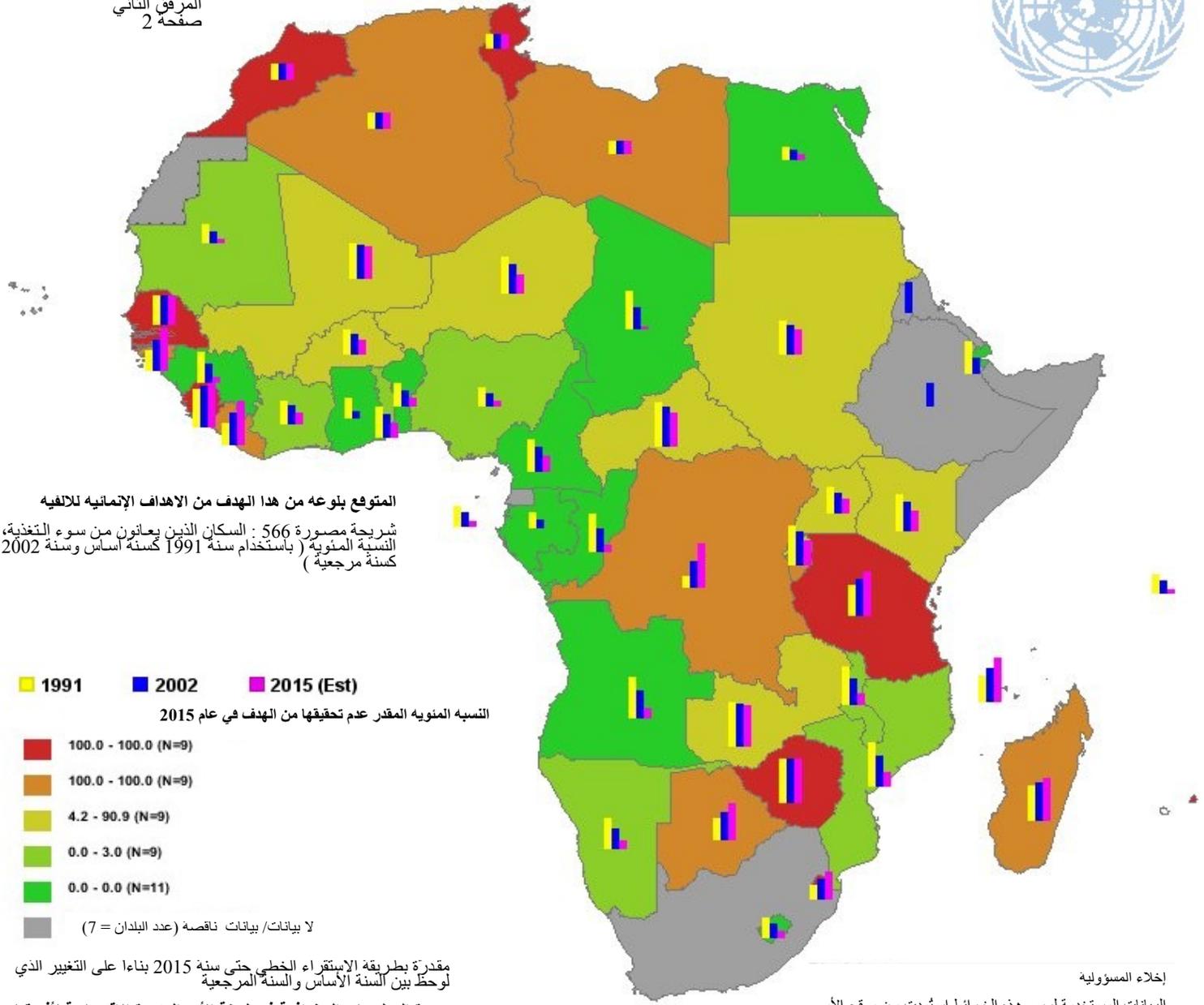
مقدرة بطريفة الاستقراء الخطي حتى سنة 2015 بناء على التغيير الذي
لوحظ بين السنة الأساس والسنة المرجعية

وحدة المعلومات الجغرافية في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا
<http://geoinfo.uneca.org/mdg>

إخلاء المسؤولية

البيانات المستخدمة لرسم هذه الخرائط استمدت من موقع الأمم المتحدة الرسمي الخاص بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية (<http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.aspx>) . وبسبب التأخر في ورود البيانات إلى الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة ، قد لا تكون هذه هي أحدث البيانات عن كل بلد من البلدان ، وبالتالي يجوز ألا تعكس الحالة السائدة في الوقت الراهن في البلد.

الحدود والأسماء والتسميات الواردة في هذه الخريطة لا تعني أن الأمم المتحدة تؤيدها أو توافق عليها رسمياً .



المتوقع بلوغه من هذا الهدف من الاهداف الإنمائية للألفية

شريحة مصورة 566 : السكان الذين يعانون من سوء التغذية،
النسبة المئوية (باستخدام سنة 1991 كسنة أساس وسنة 2002
كسنة مرجعية)

■ 1991 ■ 2002 ■ 2015 (Est)

النسبة المئوية المقدر عدم تحقيقها من الهدف في عام 2015

- 100.0 - 100.0 (N=9)
- 100.0 - 100.0 (N=9)
- 4.2 - 90.9 (N=9)
- 0.0 - 3.0 (N=9)
- 0.0 - 0.0 (N=11)
- لا بيانات/ بيانات ناقصة (عدد البلدان = 7)

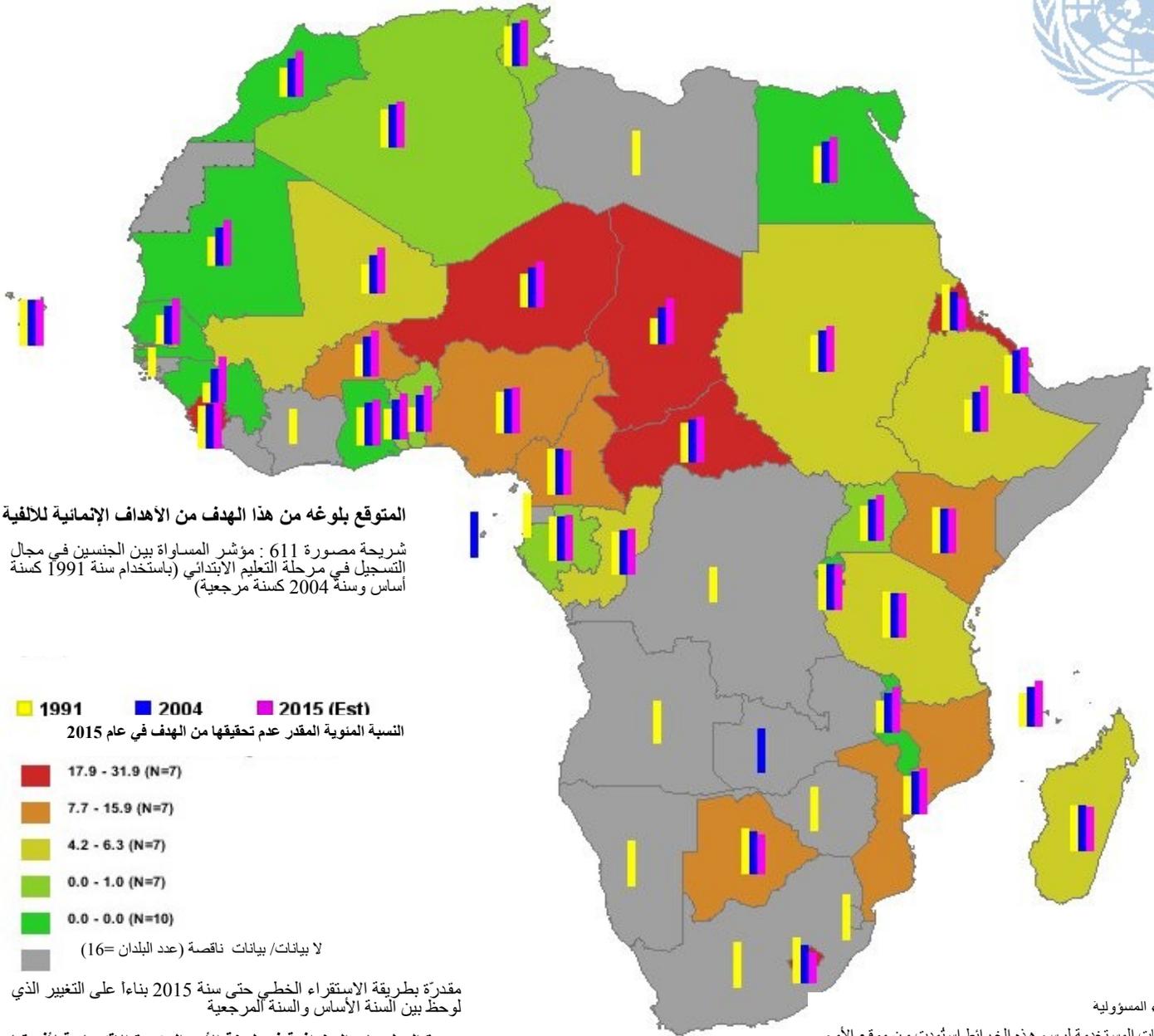
مقدرة بطريقة الاستقراء الخطي حتى سنة 2015 بناء على التغيير الذي
لوحظ بين السنة الأساس والسنة المرجعية

وحدة المعلومات الجغرافية في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا
<http://geoinfo.uneca.org/mdg>

إخلاء المسؤولية

البيانات المستخدمة لرسم هذه الخرائط استمدت من موقع الأمم المتحدة الرسمي الخاص بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية (<http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.aspx>) وبسبب التأخر في ورود البيانات إلى الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة ، قد لا تكون هذه هي أحدث البيانات عن كل بلد من البلدان ، وبالتالي يجوز ألا تعكس الحالة السائدة في الوقت الراهن في البلد.

الحدود والأسماء والتسميات الواردة في هذه الخريطة لا تعني أن الأمم المتحدة تؤيد أو توافق عليها رسمياً .

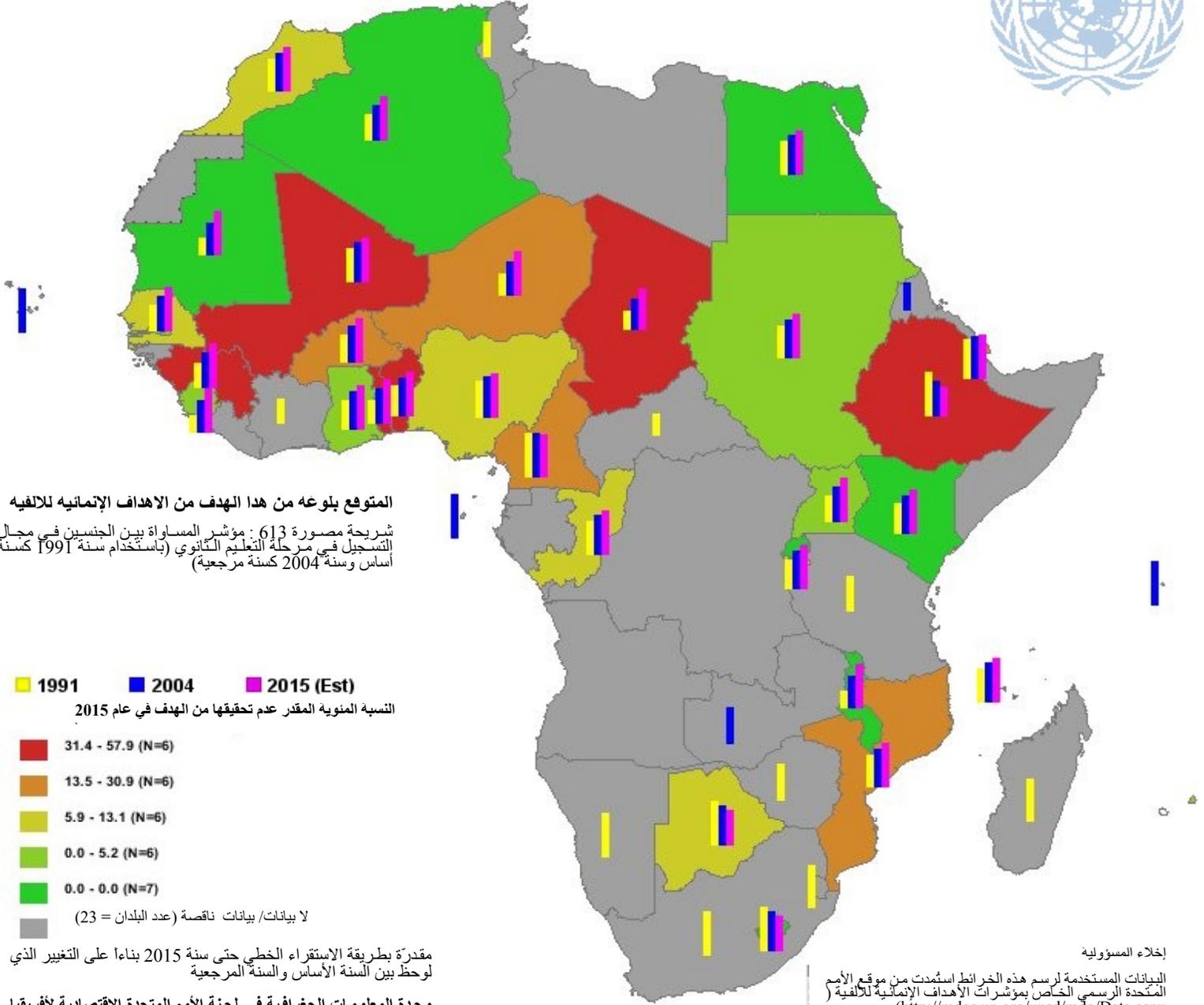


وحدة المعلومات الجغرافية في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا
<http://geoinfo.uneca.org/mdg>

إخلاء المسؤولية

البيانات المستخدمة لرسم هذه الخرائط استمدت من موقع الأمم المتحدة الرسمي الخاص بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية (وبسبب التأخر في ورود البيانات إلى الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة ، قد لا تكون هذه هي أحدث البيانات عن كل بلد من البلدان ، وبالتالي يجوز ألا تعكس الحالة أساندة في الوقت الراهن في البلد.

الحدود والأسماء والتسميات الواردة في هذه الخريطة لا تعني أن الأمم المتحدة تؤيدّها أو توافق عليها رسمياً .



المتوقع بلوغه من هذا الهدف من الاهداف الإنمائية للالفية

شريحة مصورة 613 : مؤشر المساواة بين الجنسين في مجال التسجيل في مرحلة التعليم الثانوي (باستخدام سنة 1991 كسنة أساس وسنة 2004 كسنة مرجعية)

- 1991 ■ 2004 ■ 2015 (Est)
- النسبة المئوية المقدر عدم تحقيقها من الهدف في عام 2015
- 31.4 - 57.9 (N=6)
 - 13.5 - 30.9 (N=6)
 - 5.9 - 13.1 (N=6)
 - 0.0 - 5.2 (N=6)
 - 0.0 - 0.0 (N=7)
 - لا بيانات/ بيانات ناقصة (عدد البلدان = 23)

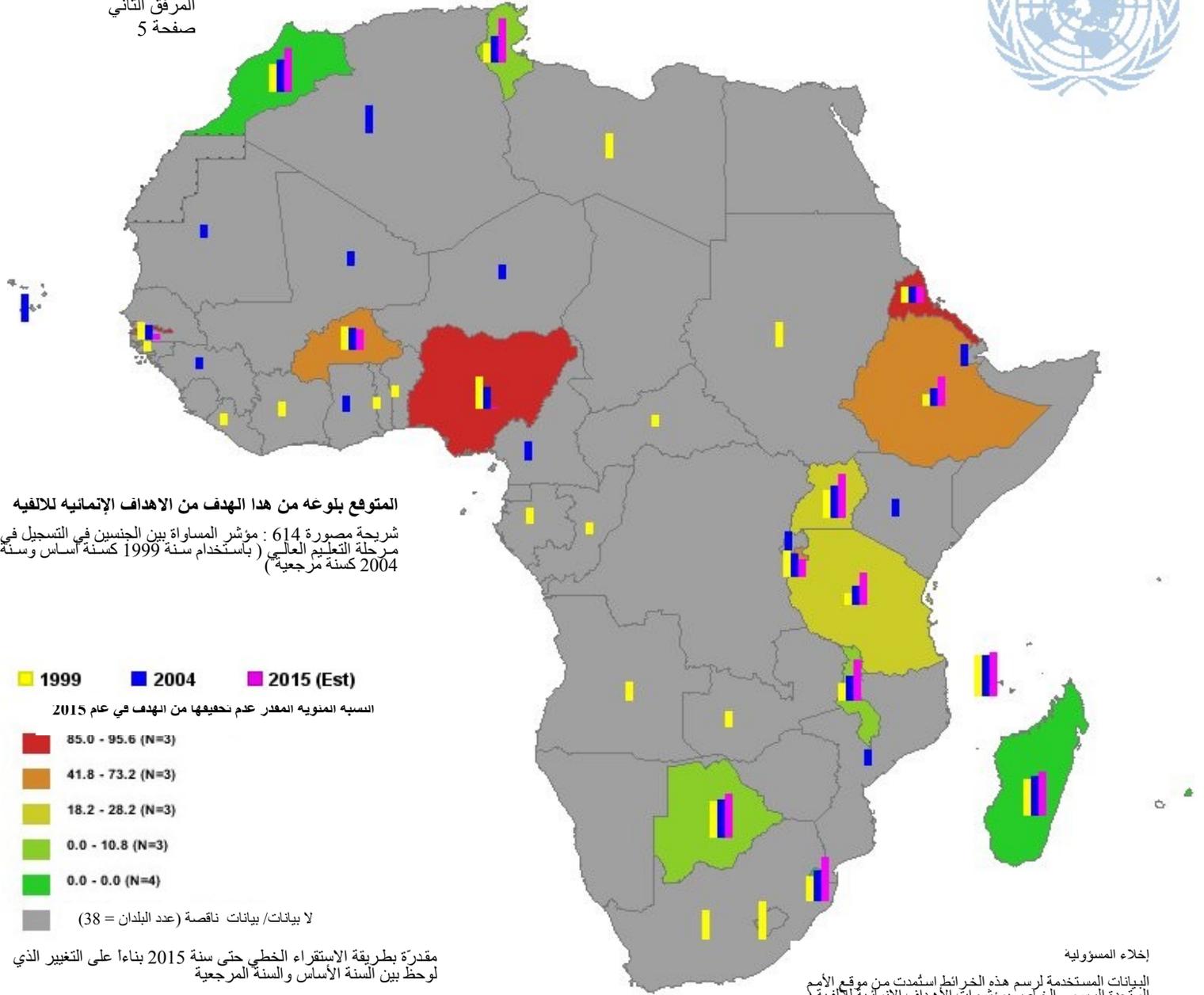
مقدرة بطريقة الاستقراء الخطي حتى سنة 2015 بناء على التغيير الذي لوحظ بين السنة الأساس والسنة المرجعية

وحدة المعلومات الجغرافية في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا
<http://geoinfo.uneca.org/mdg>

إخلاء المسؤولية

البيانات المستخدمة لرسم هذه الخرائط استمدت من موقع الأمم المتحدة الرسمي الخاص بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية (http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.aspx) وبسبب التأخر في ورود البيانات إلى الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة، قد لا تكون هذه هي أحدث البيانات عن كل بلد من البلدان، وبالتالي يجوز ألا تعكس الحالة السائدة في الوقت الراهن في البلاد.

الحدود والأسماء والتسميات الواردة في هذه الخريطة لا تعني أن الأمم المتحدة تؤيدها أو توافق عليها رسمياً.



المتوقع بلوغه من هذا الهدف من الاهداف الإنمائية للالفية

شريحة مصورة 614 : مؤشر المساواة بين الجنسين في التسجيل في مرحلة التعليم العالي (باستخدام سنة 1999 كسنة أساس وسنة 2004 كسنة مرجعية)

- 1999 2004 2015 (Est)
- النسبة المئوية المعذر عدم تحفيها من الهدف في عام 2015
- 85.0 - 95.6 (N=3)
 - 41.8 - 73.2 (N=3)
 - 18.2 - 28.2 (N=3)
 - 0.0 - 10.8 (N=3)
 - 0.0 - 0.0 (N=4)
- لا بيانات/ بيانات ناقصة (عدد البلدان = 38)

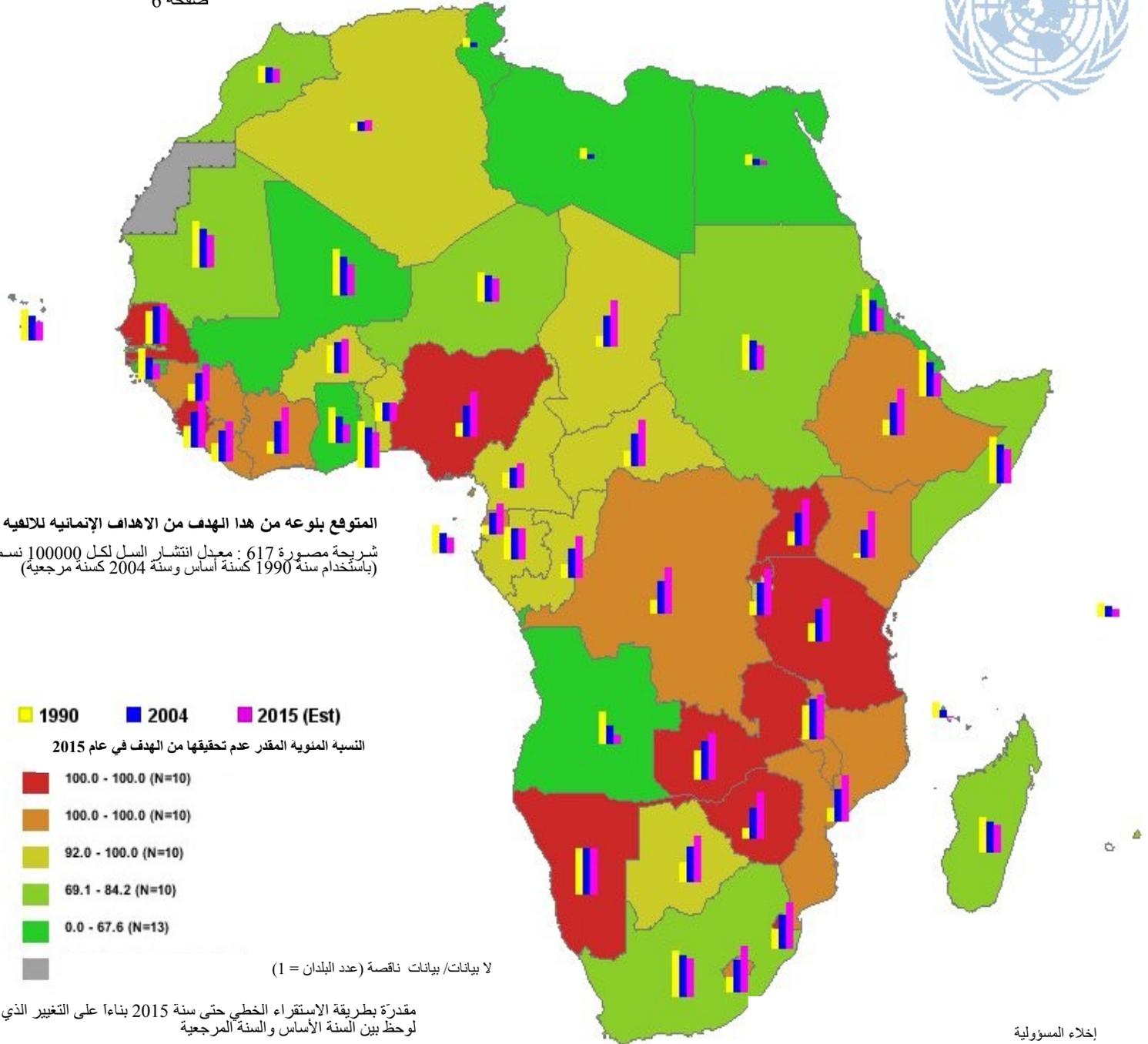
مقدرة بطريفة الاستقراء الخطي حتى سنة 2015 بناء على التغيير الذي لوحظ بين السنة الأساس والسنة المرجعية

وحدة المعلومات الجغرافية في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا
<http://geoinfo.uneca.org/mdg>

إخلاء المسؤولية

البيانات المستخدمة لرسم هذه الخرائط استمدت من موقع الأمم المتحدة الرسمي الخاص بمؤشرات الاهداف الإنمائية للالفية (<http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.aspx>) وبسبب التأخر في ورود البيانات إلى الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة ، قد لا تكون هذه هي أحدث البيانات عن كل بلد من البلدان ، وبالتالي يجوز ألا تعكس الحالة السائدة في الوقت الراهن في البلاد.

الحدود والأسماء والتسميات الواردة في هذه الخريطة لا تعني أن الأمم المتحدة تؤيدها أو توافق عليها رسمياً .



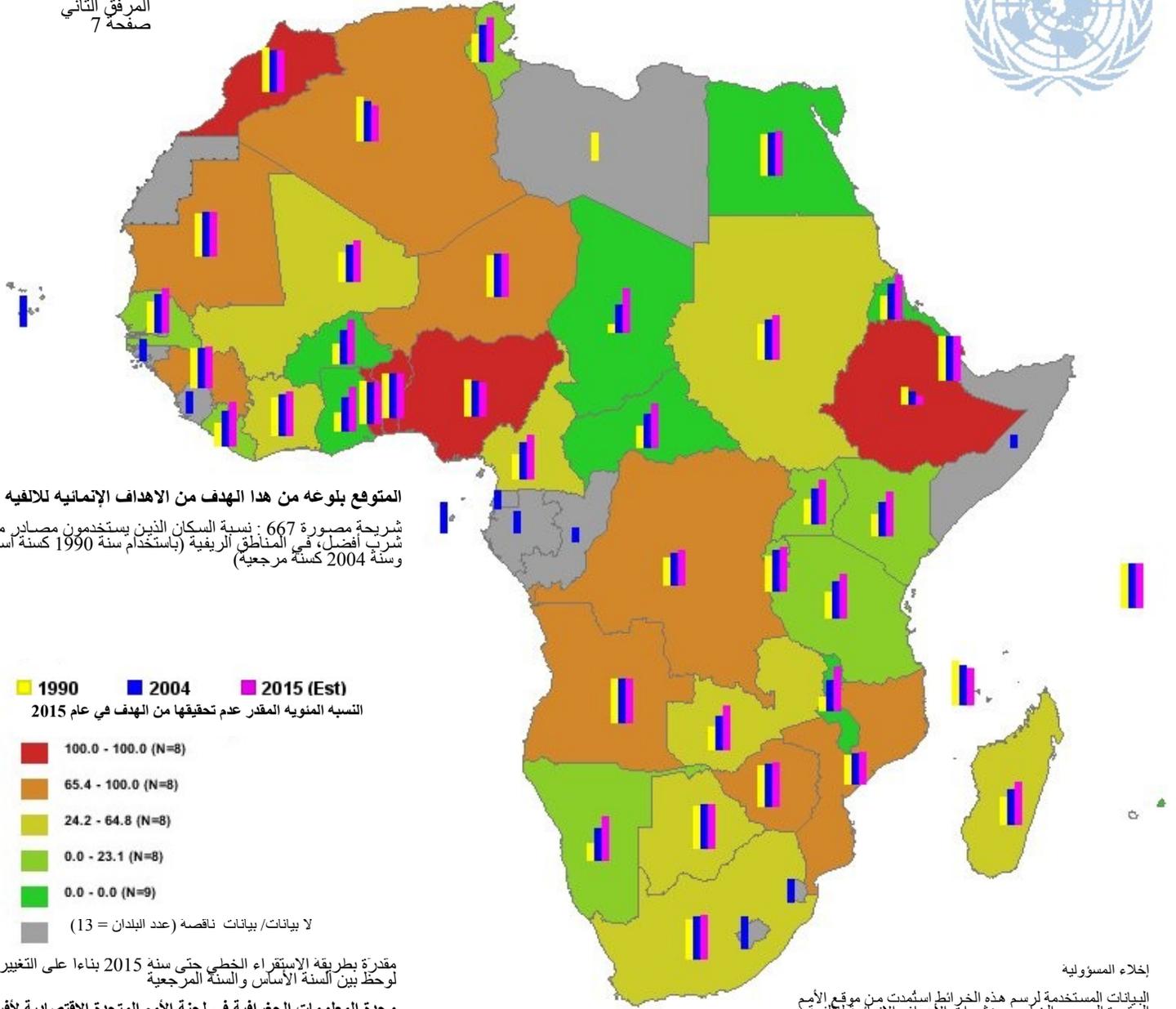
مقدرة بطريفة الاستقراء الخطي حتى سنة 2015 بناءا على التغيير الذي لوحظ بين السنة الأساس والسنة المرجعية

وحدة المعلومات الجغرافية في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا
<http://geoinfo.uneca.org/mdg>

إخلاء المسؤولية

البيانات المستخدمة لرسم هذه الخرائط استمدت من موقع الأمم المتحدة الرسمي الخاص بمؤشرات الأهداف الإنمائية لللفية (<http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.aspx>) وبسبب التأخر في ورود البيانات إلى الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة ، قد لا تكون هذه هي أحدث البيانات عن كل بلد من البلدان ، وبالتالي يجوز ألا تعكس الحالة السائدة في الوقت الراهن في البلد.

الحدود والأسماء والتسميات الواردة في هذه الخريطة لا تعني أن الأمم المتحدة تؤيدها أو توافق عليها رسميا .



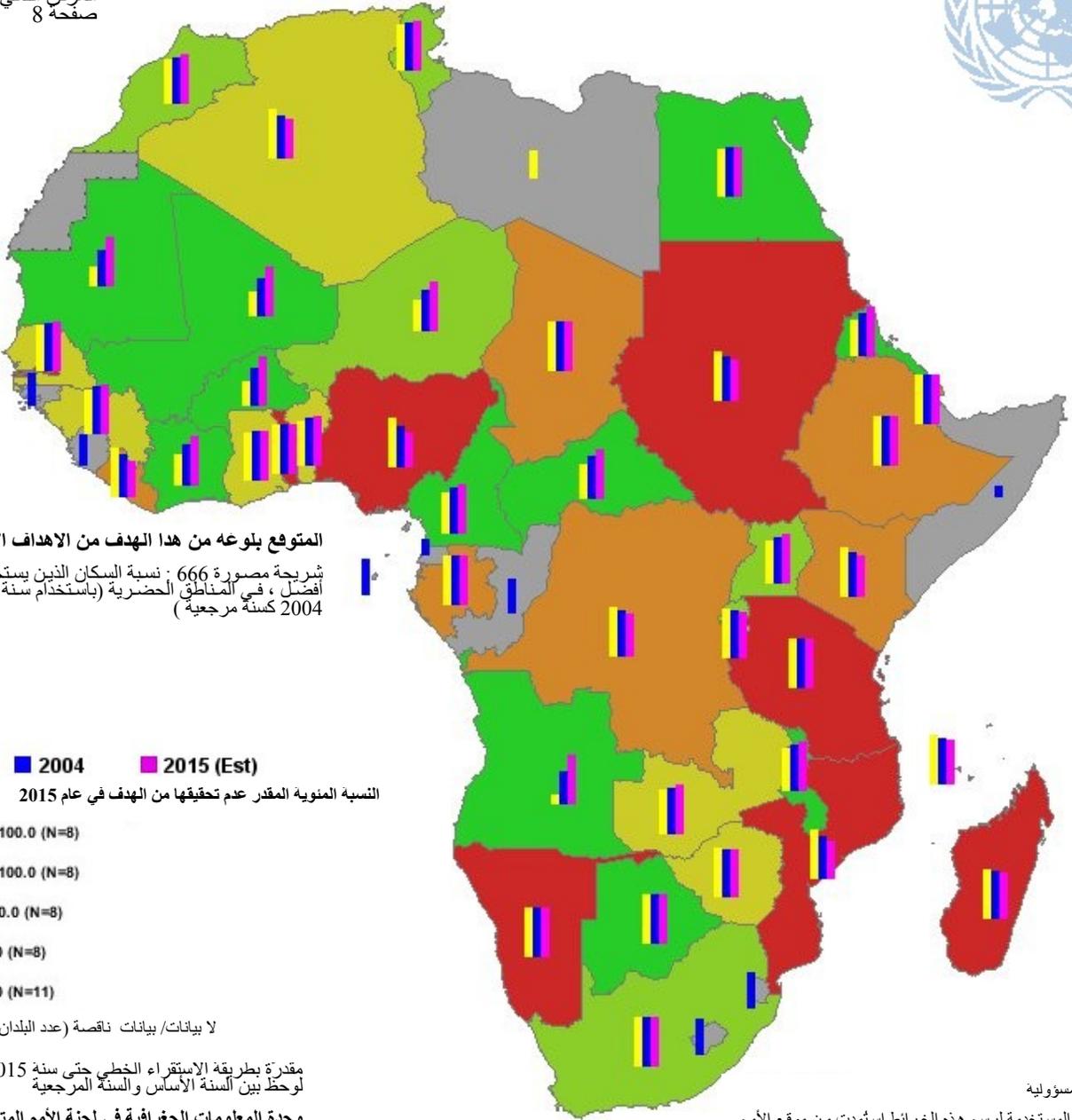
مقدرة بطريقة الاستقراء الخطي حتى سنة 2015 بناء على التغيير الذي لوحظ بين السنة الأساس والسنة المرجعية

وحدة المعلومات الجغرافية في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا
<http://geoinfo.uneca.org/mdg>

إخلاء المسؤولية

البيانات المستخدمة لرسم هذه الخرائط استمدت من موقع الأمم المتحدة الرسمي الخاص بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية (http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.aspx). وبسبب التأخر في ورود البيانات إلى الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة، قد لا تكون هذه هي أحدث البيانات عن كل بلد من البلدان، وبالتالي يجوز ألا تعكس الحالة السائدة في الوقت الراهن في البلد.

الحدود والأسماء والتسميات الواردة في هذه الخريطة لا تعني أن الأمم المتحدة تؤيدها أو توافق عليها رسمياً.



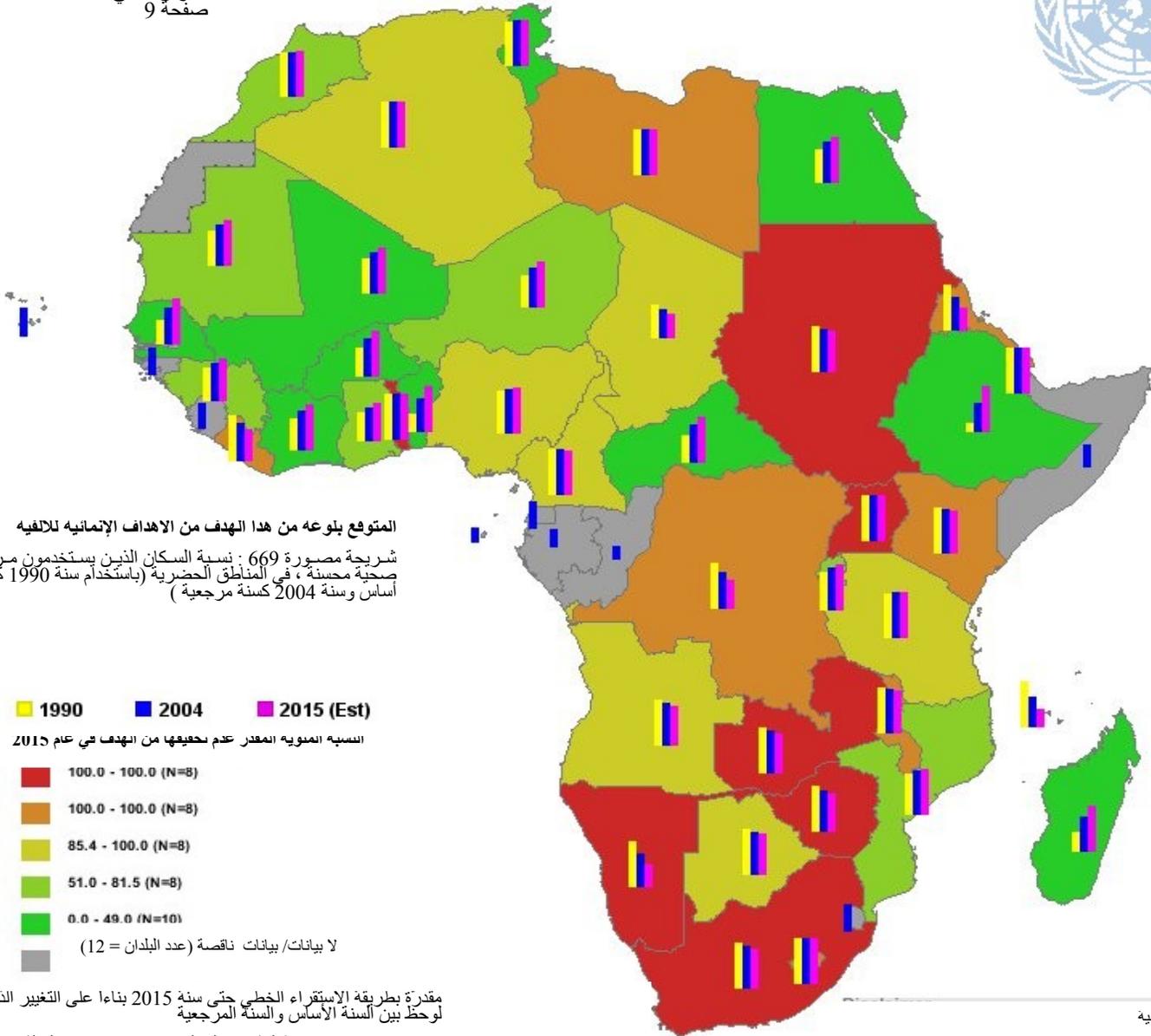
مقدرة بطريقة الاستقراء الخطي حتى سنة 2015 بناء على التغيير الذي لوحظ بين السنة الأساس والسنة المرجعية

وحدة المعلومات الجغرافية في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا
<http://geoinfo.uneca.org/mdg>

إخلاء المسؤولية

البيانات المستخدمة لرسم هذه الخرائط استمدت من موقع الأمم المتحدة الرسمي الخاص بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية (<http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.aspx>) . وبسبب التأخر في ورود البيانات إلى الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة ، قد لا تكون هذه هي أحدث البيانات عن كل بلد من البلدان ، وبالتالي يجوز ألا تعكس الحالة السائدة في الوقت الراهن في البلد.

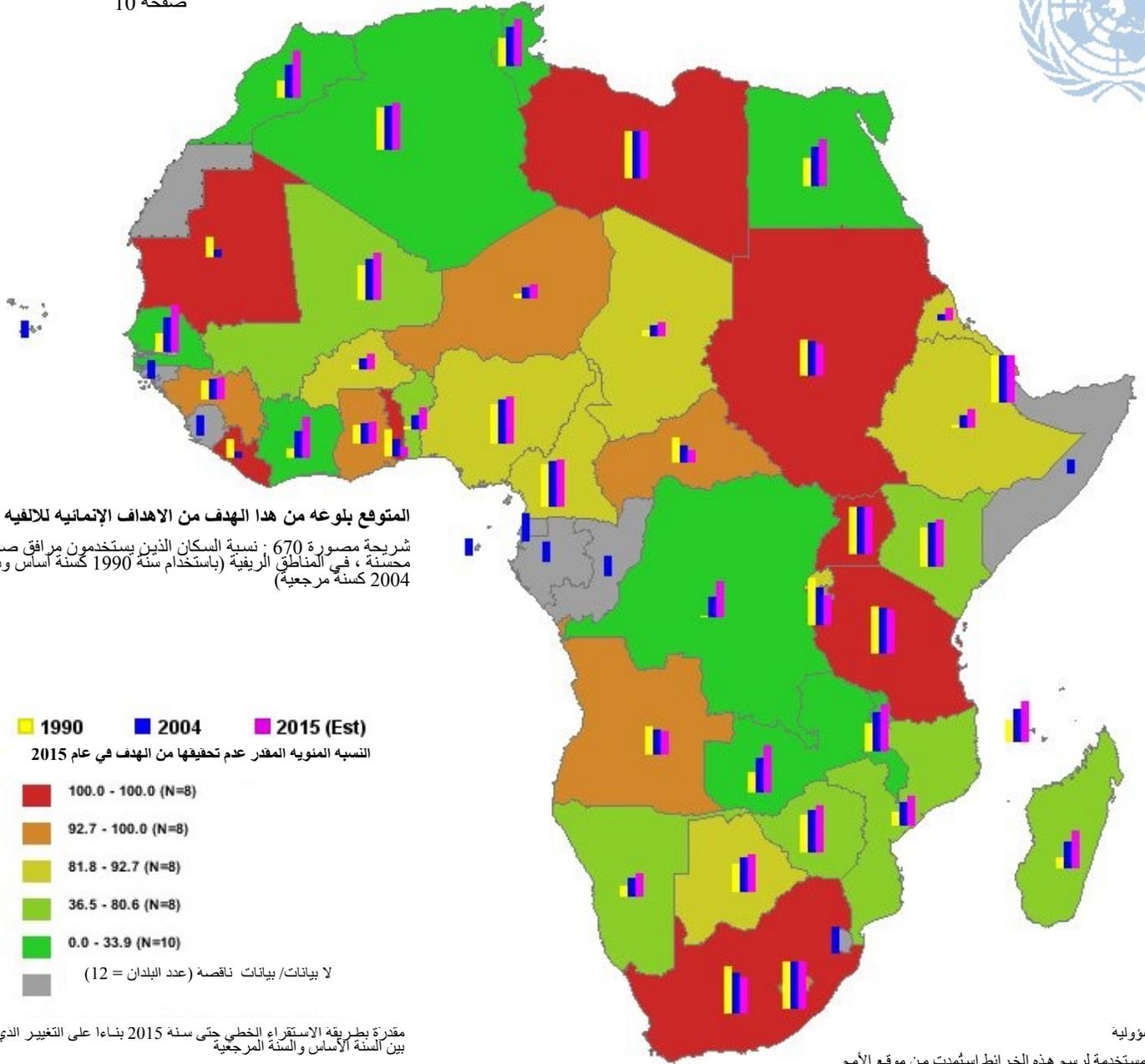
الحدود والأسماء والتسميات الواردة في هذه الخريطة لا تعني أن الأمم المتحدة تؤيدها أو توافق عليها رسمياً .



إخلاء المسؤولية

البيانات المستخدمة لرسم هذه الخرائط استمدت من موقع الأمم المتحدة الرسمي الخاص بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية (<http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.aspx>) وبسبب التأخر في ورود البيانات التي الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة ، قد لا تكون هذه هي أحدث البيانات عن كل بلد من البلدان ، وبالتالي يجوز ألا تعكس الحالة السائدة في الوقت الراهن في البلد.

الحدود والأسماء والتسميات الواردة في هذه الخريطة لا تعني أن الأمم المتحدة تؤيدها أو توافق عليها رسمياً .



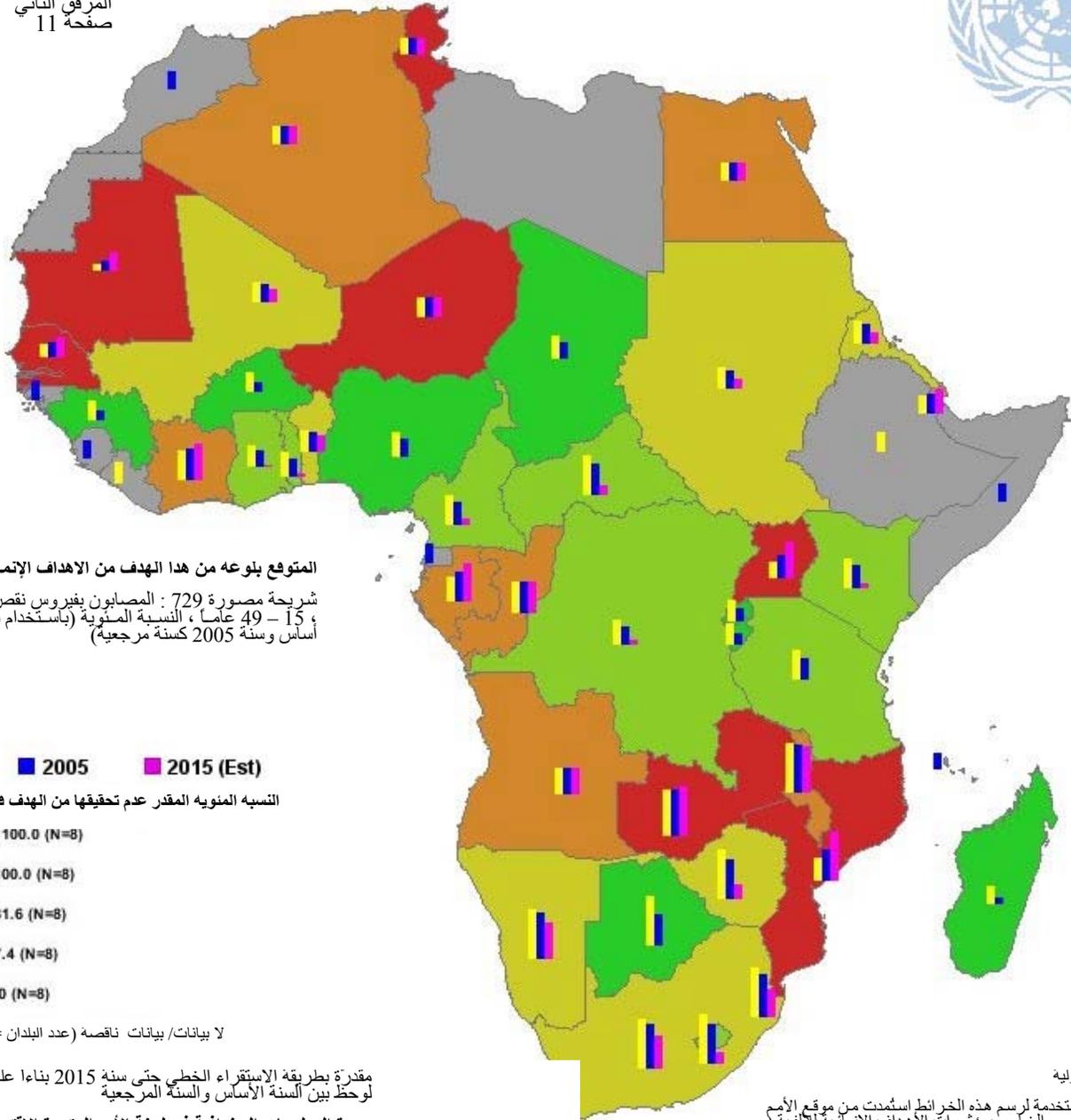
مقترنة بطريقة الاستقراء الخطي حتى سنة 2015 بناء على التغيير الذي لوحظ بين السنة الأساس والسنة المرجعية

وحدة المعلومات الجغرافية في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا
<http://geoinfo.uneca.org/mdg>

إخلاء المسؤولية

البيانات المستخدمة لرسم هذه الخرائط استمدت من موقع الأمم المتحدة الرسمي الخاص بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية (الناشر في ورود البيانات إلى الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة ، قد لا تكون هذه هي أحدث البيانات عن كل بلد من البلدان ، وبالتالي يجوز ألا تعكس الحالة السائدة في الوقت الراهن في البلد.

الحدود والأسماء والتسميات الواردة في هذه الخريطة لا تعني أن الأمم المتحدة تؤيدها أو توافق عليها رسمياً .



المتوقع بلوغه من هذا الهدف من الاهداف الإنمائية للألفية

شريحة مصورة 729 : المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية
، 15 - 49 عاماً ، النسبة المئوية (باستخدام سنة 2001 كسنة
أساس وسنة 2005 كسنة مرجعية)

2001 2005 2015 (Est)

النسبة المئوية المقدر عدم تحقيقها من الهدف في عام 2015

100.0 - 100.0 (N=8)

95.1 - 100.0 (N=8)

32.5 - 81.6 (N=8)

2.8 - 27.4 (N=8)

0.0 - 0.0 (N=8)

لا بيانات/بيانات ناقصة (عدد البلدان = 14)

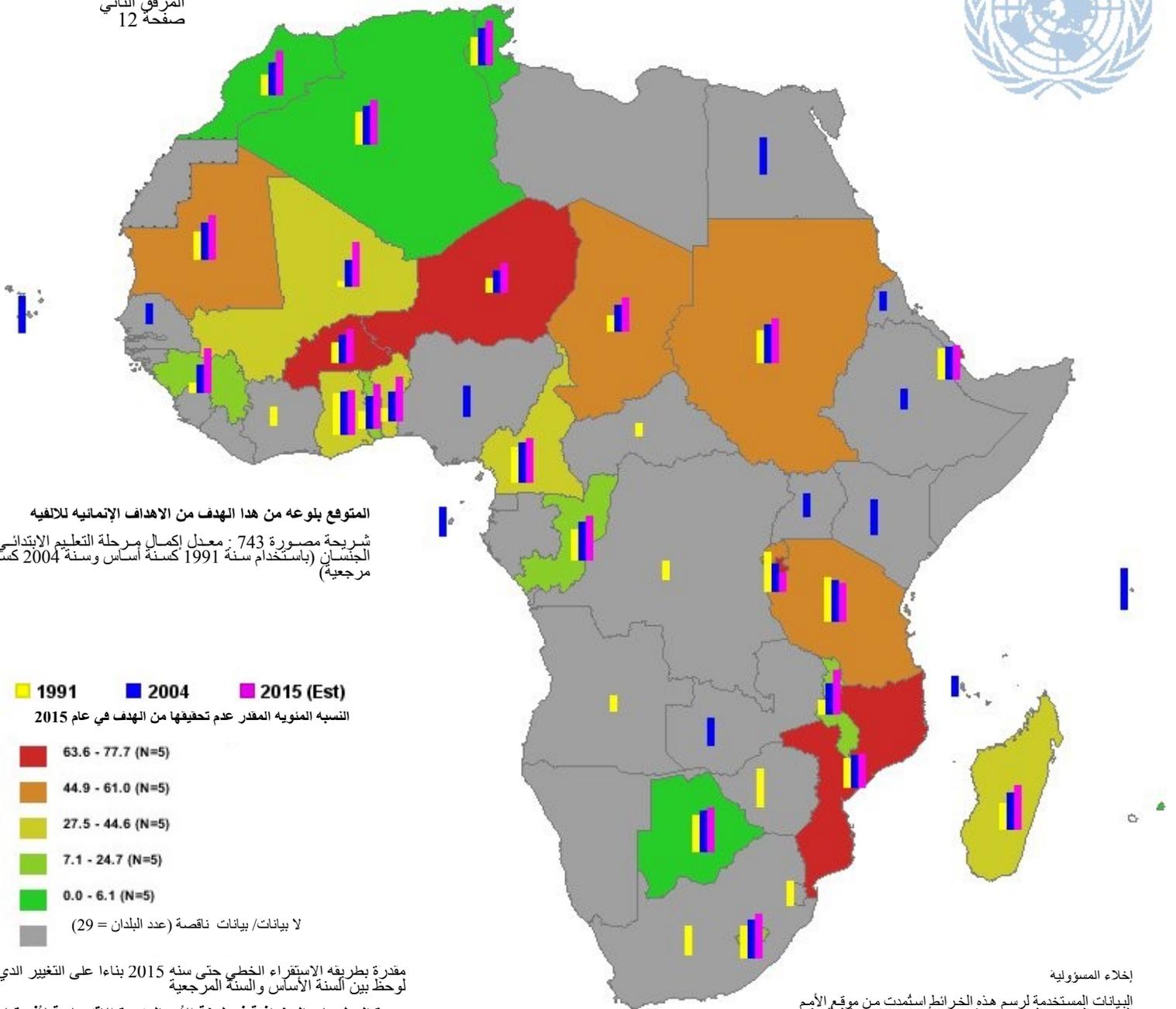
مقدرة بطريقة الاستقراء الخطي حتى سنة 2015 بناء على التغيير الذي
لوحظ بين السنة الأساس والسنة المرجعية

وحدة المعلومات الجغرافية في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا
<http://geoinfo.uneca.org/mdg>

إخلاء المسؤولية

البيانات المستخدمة لرسم هذه الخرائط استُمدت من موقع الأمم المتحدة الرسمي الخاص بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية (<http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.aspx>) . وبسبب التأخر في ورود البيانات إلى الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة ، قد لا تكون هذه هي أحدث البيانات عن كل بلد من البلدان ، وبالتالي يجوز ألا تعكس الحالة السائدة في الوقت الراهن في البلد.

الحدود والأسماء والتسميات الواردة في هذه الخريطة لا تعني أن الأمم المتحدة تؤيدها أو توافق عليها رسمياً .



مقدرة بطريقه الاستقراء الخطي حتى سنة 2015 بناء على التغيير الذي
لوحظ بين السنة الأساس والسنة المرجعية

وحدة المعلومات الجغرافية في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا
<http://geoinfo.uneca.org/mdg>

إخلاء المسؤولية

البيانات المستخدمة لرسم هذه الخرائط استمدت من موقع الأمم المتحدة الرسمي الخاص بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية (<http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.aspx>) . وبسبب التأخر في ورود البيانات إلى الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة ، قد لا تكون هذه هي أحدث البيانات عن كل بلد من البلدان ، وبالتالي يجوز ألا تعكس الحالة السائدة في الوقت الراهن في البلد.

الحدود والأسماء والتسميات الواردة في هذه الخريطة لا تعني أن الأمم المتحدة تؤيدها أو توافق عليها رسمياً .

